جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الملف النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية الخليجية دراسة حالة السعودية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : دراسات دولية

من إعداد الطالبة :

فتيحة بسكري

تحت إشراف الأستاذ:

د/ تراكة جمال

لجنة المناقشة :

د/عبد المالك	رئيسا
د/ تراكة جمال	مشرفا و مقررا
أ/ عبد الرحمن موساوي	عضوا مناقشا

2016/2015

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وأشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد وبعد

وعلى آله وصبحه وسلم أجمعين

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

يسرني ويشرفني وقد

أشرفت على إتمام الرسالة أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف د/ جمال تراكة لما أبداه من جهود و رعاية والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عوننا لنا في إتمام هذه المذكرة

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث أخص بالذكر الأستاذة ملاح نصيرة و الأستاذ العربي بومدين من جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات ربما من دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة "

الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا. إخوتي محمد ، هشام ، حكيم ، شكيب

الى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي : نجية ، أميرة ، نسيبة .....إلخ و كل من لم تسعهم كلماتي ووسعهم قلبي

طلبة العلوم السياسية السنة الثانية ماستر و كل فرد ساهم من بعيد أو قريب و أخص بالذكر وليد .

مـــقـــدمـــة

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي، إلى جانب العراق و المملكة العربية السعودية، و بحكم موقع إيران الجيوبوليتيكي، و دورها الإقليمي، فقد أصبحت محط أنظار و اهتمام العالم، وهذا الأمر مكنها من تبوء مركز متميز، و جعلها تؤدي دورا مهما في النظام الإقليمي في عهد شاه إيران "محمد رضا بهلوي" 1974، حيث لعبت إيران دور شرطي الخليج للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على حساب جارتها الدول العربية.

اتسمت العلاقات الخليجية الإيرانية بالتشابك و التعقيد، و رغم وجود العديد من أوجه العلاقات الاقتصادية و التجارية ذات الوزن الهام بين الطرفين ظلت العديد من المسائل العالقة تطبع العلاقة بنوع من التأزم إذ ظلت قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أحد أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن البرنامج النووي الإيراني طغى في الفترة الأخيرة على ما عداه من قضايا باعتباره يعطي إيران بعدا استراتيجيا و حيويا، و بالتالي موضوعا غير قابل للمساومة لأنه يمثل مطلبا قوميا على المستوى الرسمي و الشعبي الإيراني، فيما شكل للدول الخليجية مصدر قلق للعديد من الاعتبارات، لأنه يجعل ميزان القوى في صالح إيران بامتلاكها سلاحا استراتيجيا مهما.

تضم منطقة الخليج العربي كلا من دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين، الكويت، الإمارات، عمان، قطر و السعودية)، إضافة إلى كل من إيران و العراق، و قد تحولت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكبر بؤر العالم أهمية و ذلك بسبب وجود البترول و هو المصدر الرئيس لإمدادات العالم بالطاقة.

و تثير القدرة النووية الإيرانية، اهتمام الدول الكبرى، نظرا للأهمية التي يمكن إن تقوم بها إيران في الشرق الأوسط عامة، وفي الخليج خاصة. لاسيما مع التطورات السياسية التي عرفتها هذه المنطقة، بدءا من الثورة الإيرانية عام (1979) مرورا بحرب العراق و إيران التي امتدت لثماني سنوات، إلى غزو الكويت عام (1990) ووصولا إلى الاحتلال الأميركي للعراق عام (2003).

لم يثير أي ملف دولي في السنوات القليلة الماضية جدلا كالذي أثاره الملف النووي الإيراني، فقد كان الأمر الشاغل للباحثين و مراكز الأبحاث و أجهزة الاستخبارات، و المنظمات المعنية باستخدامات الطاقة النووية، لأكثر من عشر سنوات. وذلك بعد التحول في موقف الدول الغربية من البرنامج النووي الإيراني و خصوصا الولايات المتحدة، لقد كانت الأخيرة الراعية و المشجعة للشاه محمد رضا بهلوي في هذا المجال في إطار ما عرف بـ"الذرة من أجل السلام"، لكنها أصبحت المناوئة بقوة لآية الله علي خامنئي، لاسيما مع الحديث عن مخاطر هذا البرنامج على الأمن و السلام الدوليين.

إن أكثر الدول تأثر بامتلاك إيران للسلاح النووي هي دول الخليج العربي فقد أصبح ميزان القوى في منطقة الخليج بمختلف المقاييس بعد عام 2003 يميل إلى صالح إيران التي يعتمد نظامها السياسي عقيدة توسعية، مما سيكون له تأثير مباشر على أمن الخليج العربي، حيث أن منطقة الخليج تشكل البعد الأمني فيها محورا مهما ورئيسيا في علاقاتها نظرا لضعف النظام الأمني في المنطقة.

وظهر الكثير من الدراسات حول هذا البرنامج، ونشط المحللون في عرض تصوراتهم بخصوصه و خصوصا خلال الشهور الأخيرة من سنة 2013، التي شهدت مفاوضات ماراثونية بين إيران و مجموعة 5+1، و لتي انتهت بالتوصل إلى اتفاق مبدئي في جنيف،قضى بتعليق العمل في هذا البرنامج مقابل وقف جزئي للعقوبات المفروضة على إيران،الأمر الذي دعا البعض إلى توقع القضاء على المشروع النووي الإيراني بصورة نهائية.

أهمية الدراسة:

يشكل البرنامج النووي أحد الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية و السياسة الإقليمية الخليجية خصوصا، ففي التفاعلات الدولية المحيطة بالمنطقة، منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، و الحرب الأمريكية البريطانية على العراق بتنامي ظاهرة الإرهاب و تداعيات الملف النووي الإيراني حيث كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة.

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على أثر التسلح الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي من الناحيتين الأمنية و السياسية، و كذلك معرفة مستقبل البرنامج النووي الإيراني الذي خلق أزمة إقليمية في المنطقة.

و الغرض من هذه الدراسة هو الكشف عن أبعاد التحدي النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي و أبعاده الأمنية و السياسية و الاقتصادية و كيفية مواجهة تحدياتها و دراسة الخطر الذي يهدد أمن و مصالح دول الخليج في المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع :

السبب الموضوعي: تتموقع إيران في منطقة جد حيوية للمصالح الغربية في حين أن إيران تتمسك بحقها في امتلاك الطاقة النووية كجزء من إستراتيجيتها للحفاظ على استقلالها الوطني و دورها الإقليمي في المنطقة . وبسبب تمسكها بالخيار النووي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة لتخطي الأزمة في ظل ظروف دولية ضاغطة .

السبب الذاتي: من بين الأسباب التي دفعت بي إلى دراسة هذا الموضوع هي تكلم استاذنا بومهدي بلقاسم كثيرا على أن إيران قدمت خدمة للدول و ذلك من خلال المادة 4 من وثيقة اتفاقية 1968 الحد من إنتشار

النووي التي تنص على أن يحق لأي دولة امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية ، فأخذني الفضول لمعرفة تداعيات الملف النووي و تأثيره على منطقة الخليج في ظل الأحداث الأخيرة (الثوراة العربية و الصراع الديني الطائفي بين السنة و الشيعة) .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات و الظروف و التأثيرات التي ستترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة، خاصة في مجال النووي، على دول الخليج . اضافة الى ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاليات و الأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي ، كذلك معرفة الجهود الدولية لعزل إيران و منعها من الدخول إلى النادي الدولي النووي، و ذلك من خلال التعرف على مواقف بعض الأطراف الدولية ، مما شكل أثرا واضحا على طبيعة التحالفات الإقليمية المطلوبة خليجيا مع إيران و القوى الدولية المتحكمة في أجندة المنطقة .

التساؤل الرئيسي :

ما مدى تأثير الملف النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية الخليجية ؟

الأسئلة الفرعية :

1. ما حقيقة العلاقات بين إيران و دول الخليج ؟
2. ما أهم المواقف الإقليمية و الدولية من البرنامج النووي الإيراني ؟
3. ما مخاطر و التأثيرات المترتبة عن البرنامج النووي على منطقة الخليج ؟
4. كيف يأثر الإتفاق النووي أمن منطقة الخليج ؟

الفرضيات :

كلما زاد التسلح الإيراني فانه سيؤدي إلى عدم الثقة بين إيران و دول الخليج و بالتالي سيزيد التوتر في العلاقات .

كلما دخل البرنامج حيز التنفيذ فإن استقرار منطقة الخليج مهدد و بتالي ستدخل دول الخليج في سباق نحو التسلح مما سيشكل عبء اقتصادي و حتى حرب نووية .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على منطقة الخليج العربي و إيران.

الحدود الزمانية: سيتم تطبيق هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2015.

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج : المنهج التحليلي، و ذلك لأنه أقرب المناهج لفهم تأثير الملف نووي الإيراني على العلاقات الإيرانية الخليجية، إذ يعتمد هذا المنهج على وصف تأثير الملف محللا أبعاده و مراحله و تطوراته المختلف . و في الوقت نفسه سيصار إلى استخدام المنهج التاريخي لرصد الأحداث المفصلية في تاريخ و تطور العلاقات الإيرانية الخليجية .

الإطار ألمفاهيمي للدراسة :

البرنامج النووي الإيراني: هو ذلك التوجه القائم في إيران لامتلاك عناصر القوة الشاملة، بما فيها الفعاليات و الأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلا لأغراض عسكرية، وبناء

الذات و تحقيق طموح الهيمنة و النفوذ في المنطقة وصولا إلى مستوى قوة إقليمية يعتد بها من قبل جميع دول المنطقة (الراوي، 2006).

أدبيات الدراسة :

هناك عدة دراسات عربية و أجنبية تناولت الموضوع، و التي تتعلق بموضوع التحديات التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها .

دراسة عبد الله فالح المطيري 2011 المعنونة أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني ظمن الفترة الممتدة من عام (1990) حتى عام (2011) ألقت الضوء على تاريخ العلاقات الإيرانية الخليجية و التحديات الأمنية التي واجهت دول الخليج في الفترة الممتدة من (1990_2011) .

دراسة عصام نايل المجالي 2007 المعنونة تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979 تضمنت مجمل التغيرات و الظروف الجيوسياسة التي تترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة خاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون و امن الخليج العربي ككل .

الدراسات الأجنبية

دراسة وانغ (wang.2009) المعنونة "the conflict between US and iran in designing the persian Gulf Security Order الصراع بين الولايات المتحدة و إيران على الأمن في الخليج العربي ." هدفت هذه الدراسة إلى كشف عن أثر الصراع بين الولايات المتحدة و إيران على الأمن في الخليج العربي.

تقسيم الدراسة : من أجل معالجة التساؤل المطروح و فص الفرضيات تم الإعتماد على خطة لثلاثة فصول رئيسية :

الفصل الأول : خصص لدراسة العلاقات الإيرانية الخليجية من فترة 1990 -2015

أما الفصل الثاني : فقد خصص لدراسة البرنامج النووي الإيراني و الأهداف التي دفعت إيران لامتلاكه و كيف أثر ذلك على سير العلاقات الإيرانية الخليجية .

الفصل الثالث : تم من خلاله دراسة أمن الخليج العربي بعد الاتفاق النووي دون أن ننسى أهم الاتفاقيات و مستقبل منطقة الخليج من الاتفاق النووي .

الفصل الأول:

العلاقات الخليجية الإيرانية

سنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح عناصر التقارب و التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية خاصة في عهد الرئيس خاتمي (1997 -2006)،مرورا بفترة حكم الرئيس محمود أحمد نجاد، وصولا إلى فترة حكم الرئيس حسن روحاني، و توضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران. كما بينا أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية وإيران؛ مثل النهج الجديد في السياسة الإيرانية الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين. وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على عملية التقارب إضافة إلى التطورات الدولية. أما بالنسبة لعناصر الاختلاف، فكان على رأسها النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية المحتلة، كذلك تحدثنا في هذا الفصل أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.

المبحث الأول : العلاقات الإيرانية الخليجية في عهد الرئيس خاتمي

منذ استلام محمد خاتمي السلطة و الذي انتخب رئيسا لجمهورية إيران في ماي (1997) ليكون عهدا أكثر انفتاحا في العلاقات الإيرانية في الخارج ، يساعد على ذلك نشاطه السياسي من حيوية معتمدا على مكانته العلمية و الثقافية حيث أن له دراسات في الفلسفة و الفكر الإنساني إلى جانب إتقانه عدة لغات : الإنجليزية والألمانية و العربية إلى جانب اللغة الفارسية .

حاول خاتمي أن يبدأ في توطيد علاقة إيران بالعرب في 4 اوت (1997) و وعده بحل موضوع الجزر العربية المحتلة عن طريق الحوار ، إلا أن ذلك لم يتبع بإجراءات عملية سوى زيارة واحدة لوزير خارجيته كمال خرازي لأبوظبي في أواخر شهر ماي (1998) . لم يكن مستغربا أن تطالب إيران بالتعاون الأمني و الاستراتيجي مع المملكة العربية السعودية أثناء زيارة الأمير سلطان لطهران و تكرار ذلك أثناء الزيارة التاريخية للرئيس خاتمي أول رئيس إيران يزور المملكة العربية السعودية ، فيما الموقف السعودي هو موقف متحفظ و أن الوقت الآن هو وقت التطوير والتنسيق في المجالات الاقتصادية و الثقافية وتبادل الزيارات و بناء الثقة و أن الوقت لم يحن بعد للتعاون الامني كما تطالب .

كانت بداية التطور في العلاقات السعودية الإيرانية في جوانب متعددة، ومنها التبادل التجاري من خلال منح تسهيلات لرجال الأعمال من الجانبين دون وسيط لصادراتهما. [1]

1- عبد الله فلح المطيري ، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** ،كلية الأدب و العلوم : قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، تموز ، ص 32.

❖ التقارب الخليجي الإيراني :

كانت هناك عوامل عدة لعبت دورا في كسر حالة الشك المتبادل بين إيران و الدول الخليجية عامة و بين إيران والسعودية خاصة ، منها خروج العراق من منظومة التأثير الخليجي ، والتحالف التركي الإسرائيلي ، وقضايا منظمة الأوبك، وحالة العداوة الأمريكية المستمرة لإيران. حيث أدت هاته العوامل إلى تأسيس ثقة بين السعودية و إيران و ذلك بعد تخلي إيران عن شعاراتها الثورية ، وقد خفت الحدة الثورية بوصول الرئيس محمد خاتمي بعمله على إزالة التوتر في علاقات إيران الخارجية. وفي المقابل، فإن السعودية قد وصلت إلى حد الاقتناع بأن أمنها وأمن منطقة الخليج يعتمد أساسا على دولها، وأخذت تنظر إلى إيران بواقعية أكثر لما لها من قوة عسكرية ونفطية وسكانية وجغرافية كبيرة (طول الساحل الإيراني المطل على الخليج يبلغ 3200كم) تمكنها من لعب دور مهم في المنطقة، ومن ثم تبعتها الدول الخليجية بنظرتها الواقعية تلك. كذلك، فإن السعودية قد قدرت المواقف الإيرانية التي كانت تندد بالتهديدات العراقية المستمرة ضد الكويت والرياض، وقدرت الوقوف الإيراني إلى جانب القضية الفلسطينية واللبنانية، وصولا إلى إدراك البلدين لضرورة التعاون على الرغم من الاختلاف الجيوسياسي بينهما .

عملت حكومة الرئيس محمد خاتمي على توثيق علاقاتها مع السعودية، الأمر الذي تمثل في إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين البلدين وترأس الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك وفد بلاده لحضور مؤتمر القمة الإسلامي في طهران في أواخر عام 1997 . إلا أن التطور المهم في العلاقات بين البلدين هو توقيع الاتفاقية الأمنية بين الجانبين في 17 إبريل 2001م، والتي تضمنت بنودًا لمكافحة الإرهاب والتحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين. وقد لاقت تلك الاتفاقية ردود فعل إيجابية واسعة النطاق، حيث رحبت بها مختلف الأوساط الخليجية الرسمية والشعبية على اعتبار أنها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الإيرانية، بعد الإدراك الإيراني بأن الالتقاء مع الرياض هو الطريق المؤدي إلى التفاهم الإيراني الخليجي الجماعي . إضافة على ذلك كرست التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية خلال تلك الفترة المشروع

الإصلاحي الذي جاء به خاتمي وهو مشروع تميز بالاعتدال وبطرح فكرة حوار الحضارات واستبعاد فكرة تصدير الثورة والتدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة. الأمر الذي أنتج سياسة خارجية إيرانية جديدة تسعى إلى التواصل لا إلى القطيعة والمواجهة مع دول الجوار وخصوصًا مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة بعد تعاظم الوجود الأميركي في المنطقة.[1]

ضمن هذا السياق الإيرانيين رأوا في إقامة علاقات جيدة بين طهران والرياض عاملاً أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأميركي في المنطقة، وقد تأكدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار الخُبر عام 1996م (الذي قتل فيه 19 جنديا أمريكيا وجرح آخرون)، في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات ، فكان خيار التقارب مع إيران والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة أمام السعودية، بعد رؤية الرياض ضرورة مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت من خلال بناء علاقات مع إيران على أسس أكثر متانة من ذي قبل. وقد عبر عن هذا التوجه آنذاك سفير السعودية في طهران (عاصم بن أحمد السموسي) حيث قال: "إن العلاقات بين إيران والسعودية هي لخدمة المصالح الإسلامية. . . وإنهما ركزتان أساسيان في منظمة المؤتمر الإسلامي. . . يتحملان مسؤولية كبيرة لمواجهة التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي في الوقت الحاضر. . .."، وأكد السفير أنه: "سيبذل أقصى جهده لتطوير العلاقات بين إيران والسعودية"[2].

لكن هناك من يقلقه هذا التقارب لأنه عقبة في تحقيق مصالحها حيث ظهر التباين بين المصلحتين الأمريكية والسعودية في سياستهما تجاه إيران ، فواشنطن تريد من السعودية أن تبقى على سياسة العداء القديمة لإيران، في حين ترى السعودية أن من مصلحتها الوطنية الراهنة أن يستمر التقارب مع إيران فالسعودية تريد أن تحتفظ بالورقة

[1] – مبيضيين مخلد،" العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة)" ، **مجلة المنارة** : الجلد 14 ، العدد 2 . ص 347.

[2] – نفس المرجع ، ص 348 .

الإيرانية في يدها من أجل توظيفها لما يخدم المصلحة الوطنية. ولكن الولايات المتحدة تريد الاستغلال الأمثل لهذه الورقة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية غير مكترثة بالمصلحة الوطنية السعودية . فأدت إلى التقارب بين طهران و الرياض ،و كانت الأحداث المتلاحقة في المنطقة ، التي بدأت بانتفاضة الأقصى سنة 2000 حيث أخذت السياسة السعودية مواقف نقدية حادة ضد السياسة الأمريكية في المنطقة ، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وسياسة الحصار ضد العراق وانحيازها لصالح إسرائيل ، مما كان سببا أخر في التقارب ما بين الرياض و طهران .

التقارب الخليجي الإيراني بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

بعد أحداث 11 سبتمبر أعلنت أمريكا حرب على الإرهاب ، حيث عرفت العلاقات السعودية الأميركية، وكذلك العلاقات الإيرانية الأميركية بحالة من عدم الاستقرار، مما دفع أكبر دولتين في منطقة الخليج العربي إلى التقارب فيما بينهما (إيران والسعودية). لاسيما الحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام و المسلمين ، حيث كان الموقف الرسمي لكلا البلدين متطابقا. وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان الإيراني ومجلس الشورى السعودي ببيان لهما أصدراه جاء فيه: "يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية". وذلك بعد زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني آنذاك للسعودية. [1]

فقد كان لكل من السعودية وإيران خلال تلك الحقبة مصالح وأهداف من هذا التقارب؛ فالسعودية كانت تعد الحليف الأقوى لواشنطن التي كانت تفرض حصارا على النظام الإيراني. فكان أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن تفيد بأن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارسها ضد العراق وإيران قد فشلت فشلاً ذريعاً في شقها الموجة ضد طهران ، وإيران شريك مهم في الخليج في المحافظة على أمن المنطقة.

[1] – مبيضين مخلد، المرجع السابق ، ص 349 .

بالنسبة لإيران فقد كشفت صحيفة واشنطن بوست 23 يوليو 2002أن إدارة بوش قررت وقف الرهان على الرئيس خاتمي في مجال الإصلاحات معتبرة أنه «ضعيف جدًا وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده».[1] وقد تزامن ذلك مع مطالبة مجموعة من أعضاء الكونغرس الأميركي بأن تتبنى الحكومة الأمريكية رسميًا الدعوة إلى تغيير «نظام الحكم» في إيران التي وصفها بعضهم بأنها تشكل تهديدًا إرهابيًا، فاضطراب العلاقات السعودية الأميركية في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية الأميركية نوعا من التوتر، كان دافعًا للتقارب فيما بين السعودية وإيران ، وأمام هذه الضغوط والمعضلات التي واجهت المنطقة بدت الحاجة أكثر إلحاحا للتقارب الخليجي الإيراني، فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001والبيانات المشتركة تعبر عن أهمية التعاون بين إيران والسعودية وقدرتهما على المدافعة عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بين البلدين.

[1] – عبد الله فلح المطيري ، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** ،مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامة والسعودية خاصة، وتبقى قضية الجزر الإماراتية العقبة الرئيسة في إعاقة هذا التقارب حيث توجد مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف، مع أن عملية التقارب على وجه العموم كانت تتم بمبادرة إيرانية.[1]

1- العوامل التي أدت إلى التقارب الخليجي الإيراني :

لقد ساهمت عوامل متعددة في دفع عمليات التقارب العربي- الإيراني في عهد الرئيس محمد خاتمي، باعتبارها امتدادا في جزء منها لسياسات الرئيس السابق رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات مع دول الخليج. وكانت هذه العوامل نتيجة لظروف داخلية أو إقليميةأو دولية حيث توجد عوامل تقارب عامة و عوامل خاصة .

العوامل العامة :

1- ما جاء به الرئيس خاتمي من أطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة. وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضا للغرب وحضارته فحسب بل ندُ له، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة نموذج "تصدير الثورة". ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها: "رسل المحبة والسلام"، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية – الإيرانية.

[1] – مبيضين مخلد، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة)"، مرجع سابق ، ص 353 .

2- التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، ساهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية. فوجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

3- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصلت إلى احتلاله وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيس للاقتصاد في الخليج وإيران.

4- محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية والخليجية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق قد بلغ عام 1999 ما يقارب 36 بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين 6% إلى 15% من الناتج المحلي لهذه الدول. كذلك فإن دول الخليج تمثل 15% من حجم سوق السلاح العالمية و4% من الإنفاق العالمي على الدفاع وخلال عقد 1990-1999 بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة (دول مجلس التعاون والعراق وإيران) 291 مليار دولار،

ووصلت نسبة الإنفاق على التسلح من العائدات النفطية عام 1999 إلى 50% في بعض الدول الخليجية. ولكن تطور العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات الثلاث (1999-2001)، قد أسهم كثيرا في تخفيض مؤشرات التسلح لدى الدولتين مما انعكس إيجابيا على الدول الخليجية الأخرى.

5- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام 1987م، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت المبادئ العامة لجوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة. وكانت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية 1999م بمنزلة مؤشر جديد على مزيد من التقارب الحاصل بين البلدين، ولاسيما أن هذه الزيارة قد جاءت وسط ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات المسألة العراقية.

6- تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد تدمير القوة العراقية، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية. كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. كذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 ماي 2000م، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب سوريا في هذا الانتصار، من خلال تقديمه للدعم المباشر طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، بالإضافة لدعم إيران للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام الماضي 2000م.

7- احتلال مسألة أمن الخليج موقعا مهما في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة.

8- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران ، فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، حيث أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين مثل التنسيق المشترك بين طهران والعربية السعودية فيما يتعلق بموضوع منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الرئيس الإيراني السابق مؤخرا، خاتمي (2005/7/25م) عن أمله بأن تشهد العلاقات الإيرانية السعودية مزيدا من التطور بهذا الخصوص[1].

[1] – عبد الله فلح المطيري ، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** ،مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

المبحث الثاني : العلاقات الإيرانية الخليجية عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد

أعلن الرئيس محمود أحمدي نجاد استمرار التقارب مع الدول العربية الخليجية و أن إيران ستواصل سياسة الانفراج مع الدول العربية ، و خصوصا مع العربية السعودية و العراق .

حيث أعرب الملك الراحل فهد في برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس الإيراني نجاد عن أمله في زيادة تعزيز الروابط بين بلاده و إيران متمنيا له التوفيق و النجاح في مسؤولياته الجديدة لخدمة بلدكم الشقيق و مع ذلك بدأت العلاقات تتدهور بعد أن وصل محمود أحمدي نجاد ، وإعلان بدء برنامج الطاقة النووية هو ما أثار قلق الرياض ، حيث قامت الرياض باتهام إيران مجدد بتصدير الثورة و إشعال الصراع بين السنة و الشيعة .

كانت أهم زيارات الرئيس محمود أحمدي نجاد لدول الخليج ، زيارته لدولة الإمارات وكانت الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة عام 1979 و تناول الرئيس الإيراني فيها العلاقات السياسية و الأمنية الثنائية ، بما فيها النزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران و مرورا بالعلاقات الاقتصادية الثنائية حيث تعد الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران في لمنطقة بتبادل تجاري سنوي و صولا إلا الأوضاع الإقليمية التي تشمل الوضع العراقي و امن منطقة الخليج و الهواجس الخليجية من الملف النووي الإيراني.

حاول نجاد تقديم بديل امني إقليمي من خلال مبادراته يقوم على أساس الهواجس الخليجية التي تعتبر استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث أمرا غير مساعد على استتباب الأمن و الاستقرار الإقليمي ، و لايوفر أي مناخ للدخول في ترتيبات أمنية إقليمية مع إيران.إن إيران التي سبق لها أن طرحت موضوع توقيع اتفاقية أمنية مع دول مجلس التعاون ربما تعيد طرح الموضوع من جديد إذا حقق الحوار مع الإمارات حول الجزر إنجازا سياسيا يستعيد فيه الجانبان بعض الثقة المفقودة[1] .

1–الشايجي عبد الله خليفة، "حصاد نجاد في بغداد"، **جريدة الاتحاد**. العدد 1، 16ديسمبر، 2008، ص 55.

خريطة توضح موقع الجزر الثلاث المحتلة

المصدر : http://s.alriyadh.com/2015/12/05/img/254329143324.jpg

كانت دول الخليج خلال العامين 2006-2007 جزءا من معسكر سني أقامته السعودية لمواجهة طموحات إيران في الهيمنة الإقليمية، و كرست السعودية جهودها لإبعاد إيران عن شؤون العرب، فيما كانت دول الخليج في نزاع سياسي مع إيران بشأن موضوع الجزر (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى).

تأثر التفاهم الخليجي في 22 ديسمبر 2006 حين قامت قطر في خطوة غير مسبوقة و بدون التشاور مع دول خليجية أخرى، بدعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدي النجاد لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة، بحيث تفاجأت دول الخليج بهذا التصرف لكن في نهاية المطاف قبلت به[1].

1-عبد الله فلح المطيري ، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** ،مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

كان هذا التأثر نتيجة لعاملين: الأول، هو تقرير الاستخبارات الأمريكية الذي صدر خلال قمة مجلس التعاون الخليجي (2006) و الذي يفيد بأن إيران علقت برنامج التسلح النووي الأمر الذي أحبط خيار أمريكا بالهجوم العسكري على إيران.

لقد قدم محمود أحمدي نجاد في هذه القمة برنامجا مؤلفا من 12 نقطة للتعاون الإيراني-الخليجي في المجالين الاقتصادي و العسكري، و بالرغم من أن دول الخليج أبدت رد فعل فاتر اتجاه هذه المقترحات، إلا أنه نجح في تحقيق هدفه في القمة، فقد تحدث الكثير من المسؤولين الخليجيين عن تقوية العلاقات مع إيران.

الثاني: تأثر العلاقات الخليجية لم يغير في موقف دول الخليج إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، و ليس بمقدور إيران أن تحصل على هيمنة حقيقية على المنطقة في الوقت الحاضر بسبب وضعها الاقتصادي. و في ظل استمرار التدخل الإيراني في الشأن الداخلي لدول الخليج، أدان مجلس التعاون استمرار التدخلات و الاستفزازات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون من خلال التآمر على أمنها و محاولة بث الفتن الطائفية، كذلك وقف حملاتها الإعلامية و تصريحاتها العدائية المتكررة ضد دول مجلس التعاون الخليجي[1].

يتبين مما سبق، أن لإيران الكثير من أجواء التوتر المشحونة على ما يبدو بعد 25 عاما من الثورة و بعد انتقلت إلى مرحلة الدولة، لا تزال تتخبط و تثير الكثير من أجواء التوتر المشحونة في المنطقة و لدول الخليج خاصة و عليها أن تتوخى الحذر و عدم الثقة من ازدواج الخطاب و الارتباك و انتصار الإيديولوجيا المحافظة على المصلحة العليا لإيران مما ينعكس سلبا ليس على الداخل الإيراني و لكن على الخارج و يلبد الصورة الإيرانية حيث تخسر إيران في مجال العلاقات العامة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات مميزة سياسيا و اقتصاديا.

[1]-ياسر البريكان ، **العلاقات الإيرانية الخليجية تحديات الحضروافاق المستقبل** **http://www.alriyadh.com/1106943**

و يرى أن سبب و جوهر الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي و جمهورية إيران هو عدم وجود الثقة بسبب التدخلات الإيرانية و محاولته لإيجاد ما يسمى بلوبي الضاغط داخل دول المجلس لمساعدته على تنفيذ استراتيجية إيران في التوسع و الهيمنة متجاهلة حق دول المجلس في الدفاع عن مصالحها و سيادتها من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي. كما أن إيران غير جادة لحل هذه الخلافات و الذي يشكل عائقا في تحسين هذه العلاقة و يجعل هناك نوع من الشك و الريبة في السلوك الإيراني مما يؤدي إلى عدم استقرار هذه المنطقة[1].

عوامل تباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية :

هناك عوامل أدت بالعلاقات الخليجية الإيرانية إلى المزيد من التنافر تمثل عقبات أمام نمو العلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التقارب و التي هي [2]:

أولاً: النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث: تعد مسألة الخلاف بين الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى سببا من أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي.

وعلى الرغم من انفتاح إيران مؤخرا على مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة تجاه السعودية، فما تزال السياسة الرسمية العامة لدول مجلس التعاون تعكس ضيقا سائدا أو شكا فيما يتعلق بالطموحات الإستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة. ويعود هذا الشعور بالأساس إلى المشكلة الأساسية التي ما تزال تنتظر الحل بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث. لذا فإن إمكانية استمرار الموقف الإيراني من مسألة الجزر تجعل التنافر بين إيران والدول الخليجية مستمر .

ثانياً: الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران.

ثالثاً: تأييد إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة للسعودية؛ ومنها التأييد الإيراني عام 2001م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظا. هذا إضافة لبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من قبل المنظمة .

[1] – ياسر البريكان ، المرجع سبق ذكره .

[2] – مبيضين مخلد، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة)"، مرجع سابق ، ص 365 .

رابعا: التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني. لقد أعربت الكثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. ومع هذا القلق الواضح بشأن البرنامج النووي الإيراني إلا أن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، حاول أن يلطف ويهدئ الوضع مع إيران وذلك بعد أزمة الأخيرة في برنامجها النووي مع المجتمع الدولي، عندما قال: "إن علاقة المملكة مع إيران علاقة صريحة ومنفتحة. . . وإن إيران دولة عريقة ولها تاريخ طويل وإمكانات عظيمة لأن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة. إن السياسة التي اتفقنا عليها هي أن تكون منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وسنواصل الحوار مع الإيرانيين ونتحدث إليهم عما نشعر به من قلق ونحن واثقون بأنه يمكننا الوصول إلى تفاهم يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة بصورة جماعية لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل منطقتنا منطقة آمنة ومستقرة خاصة وأنها من المناطق المهمة في العالم". وفي رده على سؤال عن موقف المملكة من إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن. قال الأمير "إن المملكة تفضل نهج الحوار"، واصفا إيران "بأنها تقبل الاستماع والأخذ والرد بديلا عن المواجهة". معربا عن أمله بأن لا "تكون إيران راغبة في حيازة سلاح نووي". وقد أقر الملك عبد الله بن عبد العزيز مؤخرا في حديث مطول له، لمحطة أ. بي. سي، الأمريكية بوجود الخلافات مع الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق الأمر بمسائل مثل القضية الفلسطينية والحرب في أفغانستان والعراق. وبالنسبة لإيران فقد قال عنها، إنها دولة صديقة وبلد مسلم نأمل بألا يصبح عقبة في وجه الأمن والسلام في العراق. أما بالنسبة للأسلحة النووية فقال: "إن العالم يحرم هذه الأسلحة راجيا من إيران أن تعمل على ذلك"[1]

[1] – مبيضين مخلد، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة)"، مرجع سابق ، ص 370

المبحث الثالث : العلاقات الإيرانية الخليجية في عهد الرئيس حسن روحاني

بالرغم من العلاقة المتوترة بين المملكة العربية السعودية و إيران المستمرة بين المد والجزر بين حرب التصريحات إلى قطع العلاقات أحيانا ، تبنى الرئيس روحاني موقفا من دول الخليج ، حيث تحدث قبل فوزه بالانتخابات عن أنه حريص على تحويل الخصومة مع السعودية إلى الاحترام المتبادل ، كما شدد بعد فوزه أن أولوية الحكومة على صعيد العلاقات الخارجية هي إرساء علاقات ودية مع جميع دول الجوار ، لاسيما المملكة العربية السعودية حيث أوضح انه إيجابي في التعامل مع القضايا الإقليمية الرئيسية مثل الأمن في الخليج[1] .

استمرت صراعات النفوذ بين إيران والسعودية في بلدان الشرق الأوسط كافة على مدى العقود السابقة منذ تأسيس الجمهورية الإيرانية حتى اليوم، لكن العقد الأخير شهد تمدداً كبيراً لإيران مقابل انحصار النفوذ السعودي في كل من سوريا ولبنان والعراق واليمن وأفغانستان وفلسطين [2]، لكن ثمة حديث أخير عن احتمال تقارب وجهات النظر مع السعودية ، فعندما قدم السفير السعودي الجديد لدى طهران " عبد الرحمان بن غرمان الشهري " أوراق اعتماده لدى الرئيس الإيراني حسن الروحاني حيث أكد هذا الأخير أن(إيران مصممة على بناء أفضل العلاقات الأخوية مع الدول الإسلامية ، و أن للمملكة العربية السعودية مكانة خاصة في السياسة الإيرانية . بدوره أكد السفير السعودي انه من الممكن بناء علاقات طيبة و متطورة بين البلدين في ظل حكومة الرئيس روحاني و شدد على أن المسؤولين في السعودية ينظرون إلى الحكومة في طهران نظرة ايجابية[3]. وقال روحاني إن إيران ترى أن العلاقات الجيدة مع الجيران تصب لمصلحتها ومصلحة جميع الشعوب في المنطقة [4]. ويقول د. علي نوري زادة – رئيس مركز الدراسات العربية الايرانية في لندن إن السياسة الخارجية في عهد الرئيس الايراني الجديد حسن روحاني

---

[1] – عبد الحسين ياسر ، **السياسة الخارجية الإيرانية** (مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني) ، بيروت ، لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر . ط1 ، 2015 ، ص 241 .

[2]– بسام شحدات ، "السعودية وإيران.. تاريخ حافل بالصراع ينتهي بقطع العلاقات":
http://klj.onl/16OyfB .

[3]– عبد الحسين ياسر ، نفس المرجع ، ص 242 .

[4]– تركي الحربي ،" الرئيس الإيراني يدعو إلى تنمية العلاقات الإيرانية – الخليجية" :
http://www.alazd.net/news.php?action=show&id=17680

ستسعى إلى تبديد شكوك الدول الخليجية في النوايا الايرانية. ويضيف ان طهران قدمت تنازلات كبرى في جنيف وهي تريد الاستفادة من ذلك إقليميا.

و يشبه د. نوري زادة السياسة التي ينتهجها الرئيس روحاني تجاه دول الخليج العربية بسياسة التقارب مع السعودية التي اتبعها الرئيسان الايرانيان السابقان علي أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي. ويتوقع د. زادة تحسنا في العلاقات بين البلدين بما يعكس سياسة الانفتاح التي يتبناها الرئيس روحاني[1].

[1] -" هل تنجح ايران في ترميم علاقاتها بدول الخليج العربية؟"، أنظر:

http://www.bbc.com/arabic/interactivity

و مما سبق نستنتج ، أن العلاقات الإيرانية – الخليجية تفرضها اعتبارات الأخوة الإسلامية والجوار المشترك، و روابط التاريخ و المصالح المشتركة و تطويرها، و هي ذات أهمية متزايدة، و حيوية للغاية، و ثمة ضرورة أن تدرك إيران أن هذه علاقات إستراتيجية و ليست ظرفية، و أن أمن الخليج يقع على عاتق دوله بما فيها إيران، وفق ترتيبات أمنية مشتركة، للحيلولة دون وقوع أي أزمة.

و لابد من توافر إرادة سياسة واضحة و التخلص من رواسب الماضي و منطق الحنين لدى القيادة الإيرانية للعب دور "الشرطي" في المنطقة، و قبول التحكيم الدولي بشأن مسألة الجزر الإماراتية، و القبول بما تسفر عنه من قرارات حتى لا تكون هذه المسألة عقبة دائمة في تفعيل العلاقات من منظور أنها تمثل مسألة سيادة و حقوق وطنية إماراتية، لا يجوز القفز عليها.

وعلى إيران –خاصة على صعيد العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي– أن تتوقف عن مسعى بناء التعاون، على "أساس ثنائي"، أي مع كل دولة على حدة، وطبقًا لطبيعة وحجم المصالح المشتركة، بل بصورة جماعية، مع النظام الرسمي لإقليم الخليج، و عبر جامعة الدول العربية، على الصعيد الأشمل، و بمزيد من الأطر المؤسسية والنظامية، و بصورة متوازنة و متكافئة .

الـــفـــصـــل الـــثـــاني :

البرنامج النووي الإيراني

تم بناء أول منشأة نووية ضخمة من قبل الشاه في طهران مركز البحوث النووية

(Tehran Nucler Reserch Center) ، التي تأسست في 1967 جامعة طهران ، تبنته الشرعي الأمريكي (AMF) و التي تديرها منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ، إذ أنه يظم (5) ميغاواط مفاعل للأبحاث النووية التي تم توفيرها من قبل الولايات المتحدة في (1967) .

وقعت إيران على معاهدة حظر الإنتشار النووي 1 جوان (1968) بعد التصديق على العاهدة من قبل مجلس الشورى ، ومضت بتاريخ 5 مارس (1970) بتنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة ، التي تنص على " الحق غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج و إستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية يقترح دون تميز ، و المعدات و المواد و المعلومات و التكنولوجية .

تم إيقاف النشاط النووي بعد الثورة التى و قعت عام (1979) على الرغم من إستئناف العمل على بعض المشاريع على نطاقات أكثر تطورا ، وقد فسر هذا التوقف لأسباب عدة أهمها الخلافات التي حصلت مع الشركات الأوربية ، إلا أن البرنامج عاود نشاطه عام (1984) ، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني عموما و في المجال النووي خصوصا ، سباق التسلح مع العراق خاصة بعد قيام سلاح القوة الجوية العراقي بقصف المفاعل النووي الإيراني في (بوشهر) و تحطيم أجزاء كبيرة منه.
أعلن الرئيس محمود أحمدي نجاد في عام 2006 من أن إيران سوف تستأنف العمل على تخصيب اليورانيوم ، مما أدى إلى وقف المحادثات مع بريطانيا و فرنسا و ألمانيا التي بدأت في عهد حكومة رئيس خاتمي ، و تكمن الخطوة عبر عدة مستويات أو يكمن اعتبار أن هناك عدة مؤشرات حول خطوة البرنامج النووي الإيراني و هي ، إنتاج المفاعل من الطاقة النووية أجهزة الطرد المركزي نسبة تخصيب اليورانيوم ، بقيت إيران تلعب خلال الأعوام الثلاثة

الأخيرة من (2006) على عنصر كسب الوقت مع الترديد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووي الإيراني لن يتوقف تحت أي ظرف و مهما كانت العقوبات ، وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة .

أبرمت صفقة عسكرية بين روسيا و ايران ، تزود بمقتضاها موسكو طهران بأنظمة صواريخ دفاعية (دفاع جوي) تبلغ قيمتها نحو مليار دولار ، و ذلك في عام (2006) تحصل بموجبها إيران على (29) نظاما صاروخيا دفاعيا جويا Tor-M1 ، و أوضحت وكالة إنترفاكس الروسية أن هذا النظام قادر على تحديد (48) هدفا معاديا طائرة أو صاروخا معاديا ــ و ضرب هدفين في وقت واحد على ارتفاع (20) ألف قدم ، هذا إلى جانب توصل الطرفين إلى اتفاق اخر يقضي بتجديد السلاح الجوي الإيراني .

المبحث الأول : أهداف و دافع إيران من امتلاك البرنامج النووي

تشير بعض التقارير أهداف وراء النشاط النووي الإيراني و هو رغبة إيران في تعويض النقص في قدرتها الدفاعية التقليدية حتى يكون لها دورا إقليميا نشطا في منطقة الخليج ، و من أبرز أهدافها هو إحياء حركة المد الإسلامي في المنطقة و إقامة كتلة إسلامية قوية تضم إيران و جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية ، حيث أن إمتلاك إيران السلاح النووي سيدعم مواقفها في أي مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها [1].

كما يشير أكثر من باحث إلى مجوعة من الدوافع التي تتشابك و تتفاعل مع بعضها البعض ، و هي في الحقيقة على درجة كبيرة من الأهمية ، خاصة و أنها تقف خلف السياسة النووية الإيرانية و من أهم هاته الدوافع :

أ. تدعيم الإقتصاد الوطني[2]:

لا شك أن تدعيم الإقتصاد الوطني الإيراني مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، و هي ذات بعد استراتيجي، تفرضها مواطن الضعف في هذا الإقتصاد. فأي قراءة في هذا الخضوض لابد أن تشير بوضوح إلى أمرين أساسيين: الإخلال الهيكلي من جهة و الطبيعة الخاصة لهذا الإقتصاد من جهة أخرى.

يظهر الأمر الأول من خلال عدم تساوي قطاعات الاقتصاد في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، و بشكل يتناقض مع ما هو معروف في الإقتصادات المتقدمة. فقطاع الزراعة لا يسهم بأكثر من 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يحظى قطاع الخدمات بنصيب الأسهد حيث يسهم بنسبة 50%، أما قطاع الصناعة فيسهم بنسبة 38.4%، و لكن هذه النسبة تفقد دلالتها الحقيقية إذا عرفنا أن إسهام الصناعات التحويلية لا تتجاوز 11.2% من الناتج المحلي، أما باقي النسبة فهي ناتجة عن الصناعات الناجمة بصورة أساسية عن استخراج النفط.

---

1. -عبد المنعم محمد نولا الدين ، **النشاط النووي الإراني** ، القاهرة:مكتبة أنجلو المصرية ، ط1 ، 2009،ص22.
2. -محمد زهرة عطا ، **البرنامج النووي الإراني ،** بيروت: مركز الزيتونة ، ط1، 2015،ص10 .

و يبدو الأمر الثاني في الطبيعة الريعية لإقتصاد الإيراني، فبالرغم من أنه متنوع حيث يضم النفط و شتقاته، والغاز، و الفواكه، و المكسرات، و المنسوجات، و السجاد و غيرها، إلا أن الجزء الأكبر من الصادرات هي من السلعتين الأولى و الثانية. فقطاع النفط و الغاز يسهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، و يقدم ما بين 80-85% من مجموع الصادرات الإيرانية. و تحتل إيران عالميا المرتبة الثانية من حيث احتياطي الغاز و المرتبة الثالثة من احتياطي النفط.

ثم إن المشكلة الحقيقية تمكن في حقيقة أن وجود النفط و الغاز لن يستمر لأكثر من ثلاثين عاما على أحسن تقدير، لأنهما من أنواع الطاقة غير متجددة. و هذا يعني ضرورة التفكير في توفير موارد بديلة، و الطاقة الكهربائية هي واحدة منها. و لهذا ترى بعض الدراسات أن إقامة عشرين محطة كهربائية نووية بكلفة 25 مليار دولار ستكون بمثابة الضمانة الوحيدة لمواجهة الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة، يساعد على ذلك أن اليورانيوم متوفر في وسط إيران، مما يجعل الطاقة النووية أقل كلفة من غيرها.

و نجم عن هذين الأمرين العديد من المشكلات التي أصبح الإقتصاد الإيراني يعاني منها، كتراجع الاستثمارات، و ارتفاع معدلات التضخم بحيث وصلت إلى ما يقرب من 40% في بعض القطاعات، و ارتفاع نسبة البطالة إلى 14.6% بين الشباب و هم أكثر من نصف السكان، و كثرة الديون الخارجية بحيث تجاوزت الـ20 مليار دولار، هذا فضلا عن تراجع الريال الإيراني.

هذا هو المناخ العام الذي لابد من النظر إلى البرنامج النووي من خلاله، يتأكد هذا الأمر إذا عرفنا أن إعادة العمل به تمت سنة 1984، ضمن أول خطة خمسية للتنمية، بعد أن تبنت الحكومة الإرانية خططا اقتصادية طموحة لتحقيق نمو اقتصادي يصل إلى 5% سنويا. و مع تقدم العمل في هذا البرنامج خلال السنوات التالية، حصلت إيران على مساعدات فنية من دول عديدة كألمانيا و الصين و روسيا.

و كان من المتوقع أن يدعم هذا البرنامج الاقتصاد الوطني بتوفير نحو 20% من الطاقة الكهربائية في البلاد. وتبدو أهمية هذا الهدف إذا تذكرنا حاجة إيران إلى تخفيض استهلاكها من النفط و الغاز لتدعيم صادراتها من هاتين المادتين. فمن المعروف أن الإحتياجات النفطية الاستهلاكية تتزايد طرديا مع الزيادة المستمرة في عدد السكان،و قد تتطلب الاستخدام الكامل للإنتاج النفطي.

ب. الإسهام في النهضة العلمية[3]:

تنظر القيادة السياسية الإيرانية إلى البرنامج النووي كجزء من الجهد الذي تبذله الدولة على طريق النهضة العلمية. تظهر ذلك ليس فقط التصريحات الرسمية و إنما أيضا مواكبة هذا البرنامج للمسار العلمي، بحيث يشير الإثنان إلى رؤية استراتيجية لمستقبل إيران.

فالمرشد الأعلى آية الله على خامنئي يؤكد بصفة مستمرة على مواصلة النهضة العلمية بما في ذلك كل ما يتعلق بالتقنية النووية. من ذلك ما جاء في كلمته في 2009/3/12، حيث أوضح أن التطور الذي تحقق في مجال التقنية النووية يشير إلى أن قطار التطور في بلاده لا يسير بسرعة بالرغم من كون البعض لا يشعر بذلك.

الواقع يظهر بالفعل أن إيران قطعت شوطا كبيرا على طريق النهضة العلمية، و مظاهر ذلك عديدة من أبرزها: زيادت عدد الجامعات، و التقدم الصناعي المدني و أخيرا الإنجازات الصناعية العسكرية.

لقد حققت تقدما ملحوظا على المستوى العلمي، إذ تضاعف عدد الجامعات خلال فترة قصيرة و وصل إلى 2,276 جامعة حكومية و خاصة. وبلغ ما قدمه الباحثون من إنتاج علمي في سنة 2009 على سبيل المثال نحو 20,228 إنتاجا علميا، و هو ما يزيد عن 1% من الإنتاج العلمي العالمي، و احتلت إيران المرتبة 22 عالميا، و كان لذلك إفرازات عديدة من أبرزها إطلاق القمر الصناعي الإيراني أميدOmid.

[3]- محمد زهرة عطا ، المرجع نفسه،ص12.

و أنجزت إيران الكثير على صعيد الصناعات المدنية، و منها على سبيل المثال صناعة الأدوية لمختلف الأمراض بما في ذلك السكتات القلبية و الجلطات الدماغية، و تصميم المصابيح البيولوجية الصديقة للبيئة، كما قامت منذ أعوام بتصميم طائرة نفاثة تستوعل 150 راكب.

و أنجز الجيش الإيراني صناعات عسكرية متنوعة و متطورة كالأسلحة و المعدات الدفاعية و التكتيكية و الهجومية، و الدبابات و المدافع و الرشاشات، هذا فضلا عن تطوير الصواريخ الباليستية التي اشترتها من كوريا. و كذلك الحال بالنسبة للأنواع الأخرى من الصواريخ و الزوارق البحرية.

و لذلك تفرض القيادات السياسية الايرانية محافظة كانت أم اصلاحية فكرة وقف عملية تخصيب اليورانيوم، لأن هذه العملية تبين مدى التقدم العلمي و التقني الذي وصلت إليه الدولة الارانية، و كيف نجح آية الله خلال فترة قصيرة في إنجاز ما أخفق فيه الشاه.

ج. حماية النظام الإسلامي[4]:

يرتبط هذا الدافع بجانب قيمي، غير مادي و هو الجانب الروحي، أو الديني ، و يبدو أكثر ما يكون وضوحا لدى المتشددين من الايرانيين، الذين يربطون مختلف جوانب الحياة بالدين، بما في ذلك القدرة النووية، فيجري الحديث مثلا عن القنبلة النووية الإسلامية، و خصوصا في ظل عداء البعض للإسلام في الغرب.

و في هذا السياق قال نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني في المؤتمر الإسلامي في طهران سنة 1992:" طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسلاح النووي، فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمين النعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة لمنع الانتشار".

---

4. - محمد زهرة عطا ، المرجع نفسه ، ص 13 .

إن القادة الإرانيين الإسلاميين يدركون أن إيران لا تواجه عدوا يهدد بقاءها المادي، بمعنى إزالتها من الوجود فالتهديد في حقيقة الأمر يتعلق ببقائها كدولة إسلامية ذات ثقافة شعبية. و ذلك نظرا لإحتمال تعرضها للعدوان أو إضطهاد الطواف الكبرى في المنطقة، لا سيما في ظل وجود مسحيين، هندوس و بوذيين و يهود، و حتى مسلمين سنه يملكون سلاحا نوويا، مما يعني "حق" إيران في إمتلاك هذا السلاح.

إن المتشددين منهم ما يزالون يعتقدون أن الولايات المتحدة تتدخل باستمرار في شؤون إيران الداخلية، و أنها تسعى لتدمير النظام الإسلامي الإيراني، و تتربص بقاداته لاستبدالهم بقيادات موالية لها. و مع أن هذه الفكرة متجذرة في أذانهم، إلا أن ما يخفف من حدتها وصول الإصلاحيين إلى سدة الحكم.

و هذا يعني أن الطموح النووي الإيراني، يعد من وجهة نظر المسؤوليين الإيرانيين، مصدرا لتدعيم الحكم الإسلامي الشيعي، أي أنه كلما تقدمت الدولة في هذا المجال كلما زادت شعبية القيادات الإيرانية، لكن بعض المفكرين يرون غير ذلك.

د. مواجهة التحديات النووية الخارجية[5]:

لا شك أن أهمية امتلاك القدرة النووية تبدو واضحة في ظل بيئة دولية لا تخلو من المخاطر، و لا تعرف سوى القوة بشكل عام. و إيران تجد نفسها محاطة بدول تمتلك أسلحة غير تقليدية، كباكستان من الشرق و "إسرائيل" من الغرب و روسيا من الشمال. هذا، فضلا عن القوات الأمريكية التي تنتشر في مختلف أنحاء العالم و خصوصا في الخليج العربي جنوبا.

فقد نجح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية و تدميرها في أثناء الحرب بين البلدين، مما أدى إلى توقف البرنامج النووي الإيراني. و تم استخدام الأسلحة الكيماوية بفعالية ضد القوات الإيرانية، و بشكل وساع في أثناء

---

[5]. -شرقي ساجد (**الملف النووي الإيراني و مستقبل العلاقات الأمريكية الإرانية**)،(مجلة دراسات إيرانية) ، العدد (3_5).

معارك جزر مجنون و مستنقعات الحويزة. و جرى إطلاق الصواريخ الباليستية Ballistic من نوع سكود Scud على المدن الإيرانية الكبيرة في سنة 1983.

لذلك ترى إيران أنه لابد من امتلاك مصادر القوة العسكرية ضمن الإستعداد لأي حرب أو حروب قادمة في إطار الإعتماد على الذات. و يرى أكثر من باحث أنه يمكن النظر إلى البرنامج النووي الإيراني في هذا السياق، أي من خلال إمتلاك أسرار الصناعات النووية، لاسيما و أن ذلك يتعارض مع معاهدة منع انتشار أسلحة الدمر الشامل.

هـ. تعزيز مكانة إيران النووية[6]:

تعد إيران الـ18 في العالم من حيث الحجم، إذ تبلغ مساحتها 1,648,195 كم^2. أما عدد سكانها فقد بلغ في سنة 2011 نحو 75 مليون نسمة، و تتميز بأهميتها الجيو-سياسية، حيث تقع غربي آسيا و تشكل نقطة إلتقاء ثلاث مناطق: غرب آسيا و وسطها و جنوبها. فتحدها من الشمال آرمينيا و أذربيجان و تركمانستان، و تطل على بحر قزوين و تركيا، و من الشرق أفغانستان و باكستان، و من الجنوب الخليج العربي و خليج عمان، و من الغرب العراق.

و على الرغم من ذلك لم تتمكن إيران من تحول مقدراتهاالجيو-سياسية إلى امتيازات سياسية. فهي دولة تنظر إليها عدد من الأنظمة العربية على أساس أنها دولة "شيعية" غير عربية، مما يجعلها تفتقر إلى التوحد الطبيعي مع محيطها. إقليميا و عالميا (إسلاميا). كما تفتقر أيضا إلى أصدقاء استراتيجين يمكنها الاعتماد عليهم. و لذلك لم تستطع مثلا إقامة علاقات إقليمية ذات أهمية. و هي على سبيل المثال ليست موجودة في مجلس التعاون الخليجي. و مع أن علاقتها مع الهند و الصين في تطور مستمر، إلا أن هاتين الدولتين، مثل روسيا، لا ترغبان في رؤيتها كدولة نووية.

---

[6] -أرتيمة العابدي خالد جويعد ، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية ، جامعة مؤتة ، 2008،ص33.

إنها تبذل منذ سنوات جهودا واضحة لأن تصبح قوة يحسب حسابها في المنطقة، مما قد يوحي بأن الدافع وراء برنامجها النووي يدخل في هذا السياق. فهل هو كذلك؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي دراسة الدوافع التي تقف وراءه.

لا شك أن إمتلاك أي دولة للسلاح النووي يحقق لها مكاسب متعددة و متنوعة. و لا يختلف الأمر بالنسبة لإيران، إذ أن امتلاكها لهذا السلاح لابد أن يعطيها مكانة مرموقة توفر لها ميزة تفاوضية مع خصومها، و تمكنها بالتالي من الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها أو على الأقل الإقتراب كثيرا منها.

و يرتبط هذا الهدف أو الدافع بالرغبة في الإستجابة للمشاعر القومية أو الروح المعنوية ، التي تشير بشكل أو بآخر إلى الأمة الفارسية ذات الإمبراطورية التي وصل نفوذها إلى وادي النيل و آسيا الصغرى، و شكلت قوة عالمية ثانية إلى جانب الإمبراطورية الرومانية. كما أن إيران تملك إرثا حضاريا عظيما تمثل في الحضارة الفارسية كواحدة من الحضارات العالمية القديمة.

و قد رأى الشاه امتلاك القدرة النووية إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظمى و ظل يعمل على شحن المشاعر القومية لدى الإيرانيين لتنفيذ مشروعه، فالطاقة النووية دغدغت وجدانه. و لم يختلف الأمر في عهد "آيات الله". إذ وقفت و ماتزال خلف تصريحات القيادات الإيرانية حالة استحضار لفكرة الإمبراطورية الفارسية. فضلا عن العداء للغرب و إتهامه بمحاولة إبقاء إيران ضمن محموعة الدول النامية.

لم يقنتع قادة إيران الإسلاميون في أي وقت بدور الشرطي الذي كانت تقوم به أيام الشاه. أكد ذلك الرئيس الإيراني الأسبق رفسجاني عندما قال في افتتاح المؤتمر الدولي لـ"الخليج الفارسي" في مطلع سنة 1990،" إن إيران الإسلامية لا تريد أن تصبح شرطي الخليج، و هذا بعيدا عن أفكارنا. و هو أمر معاد للإسلام و الإنسانية و هو أخيرا ضد التاريخ".

إنهم يرون ان إيران يمكن أن تقوم بدور إقليمي في ضوء قدراتها التي تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية و عسكرية عظمى . وهي تؤكد ذلك عن طريق التدرج في بناء دولة قوية . ولذلك ارتبط برنامجها النووي بالرؤية الاستراتيجية لدورها الجديد في العهد الجمهوري . وقدم الإيرانيون منظوراً خاصاً لأمن منطقة الخليج يقوم على استبعاد القوى الأجنبية، مما يعني أن يقع عبء مواجهة مشكلاتها و تحقيق أمنها على عاتق أبنائها فقط . وقد ظهرت عدة مؤشرات على التوجه فعلا نحو ممارسة دور إقليمي فاعل ، من ذلك مثلاً المنظور الإيراني لأمن الخليج، والعمل على نشر المذهب الشيعي، ودعم بعض التنظيمات السياسية الشيعية في المنطقة.

المبحث الثاني : تأثير الملف النووي على أمن منطقة الخليج العربي

رغم بعض المؤشرات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الإيرانية الخليجية في أعقاب أزمة الخليج الثانية وما تلاها من إضعاف لقوة العراق والإطاحة بنظامهِ السياسي، إلا أن هناك تناقُضاً بين ما تُطالب به إيران وما تم إرسائه على أرض الواقع، ففي الوقت الذي تُطالب فيه برحيل القوات الأجنبية عن منطقة الخليج وإحداث مزيد من التقارُب مع الدول الخليجية الست، الأمر الذي يترتب عليه خفض مُعدلات الإنفاق على التسلح تسعى إيران لتطوير قُدراتها التسلحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية بل تنوع هذا التسلُح وتتمثل مُعضلة دول الخليج العربية نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه فهي من جهة لا تريد أن تكون هُناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عمق شعبي وديني في دول الخليج العربية ومن جهة أُخرى فهي لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري هنا هو مكمن المعضلة الأساسية لدول الخليج العربية، لذلك نجد مواقفها العلنية تحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات باعتبار أنهُ أفضل السُبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوُف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة ، والدفع بإيران بعيداً عن أن

تصبح دولة بقدرات نووية عسكرية[7] فالسعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصُب في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج ويهدد الاستقرار في المنطقة ويزيد من مُعضلة التوصل إلى صيغة متفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية وتزايد التصريحات المتشددة من داخل منظومة صنع القرار الإيراني والاستمرار باستخدام لفظ (الخليج الفارسي) والتشبث به كمُسمى للاستحقاق التاريخي للخليج من جانب إيران استكمالا لمفهوم الدور الإقليمي لإيران بما يُعمق من الخلافات ويوسع الهوة بينها وبين جيرانها من دول مجلس التعاون، كما يرجع اختلاف المواقف العربية إلى التباين في تصور مدى الأخطار التي من الممكن أن يحققها البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على المحيط العربي ككل والخليج بالأخص، حيث ستمتد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج بشكل أكبر من باقي الدول العربية من تلك الأخطار :

1) تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

أولا : تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب . ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة في 2005 ، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من

[7]-محمد عز العرب ، **التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج** .المركز القومي لدراسات الشرق الأوساط ، تاريخ الإطلاع: http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/167

الصواريخ ذات التقنية العالية ، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من 80 بالمائة من أسلحتها الثقيلة[8].

ثانيا: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس السابق بوش بالقول" لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة سوريا ولبنان. ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض -أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه" إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة"، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي .ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد [9] .

---

[8] –فخر أحمد ، **برنامج الدراسات الإيرانية ورشة عمل الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية** ، القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، 2007 ، ص 170 .

[9]–فخر أحمد، المرجع نفسه ، ص 171 .

2) صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج :

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية -الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسئولية دول، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات:

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكافيشر وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث " .

وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها .

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يوقف كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة

يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل" ردة "في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية [10] .

3) الآثار البيئية المباشرة:

هذا إلى جانب الآثار البيئية للبرامج النووية الإيرانية، حيثُ توجد دلائل علمية عديدة على أن المنشآت النووية الإيرانية لم تنشأ وَفق القواعد العلمية المرعية في ذلك، فمفاعل بوشهر الذي يقع على بعد نحو 250 كلم من مدينة الكويت يعتمد بصفة أساسية على تقنيات روسية لا تملُك عناصر الأمان النو وي. وهو ما يعني أن دول الخليج تظل مُعرضة لخطر تسرُب الإشعاعات من تلك المنشآت .وهو الخطر الذي يزداد حال الاحتكام لسيناريو توجيه ضربة جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية والذي من شأنهِ أن يؤدي إلى كابوس نووي أكبر حجماً وأبعد تأثيراً من كارثة تشرنوبل 1986 بسبب تسرب الإشعاعات النووية من المفاعلات و المصانع ، وهو ما قد يؤدي إلى خسائر بشرية بالغة الخطورة والمدى وهو ما قد يحدُث أيضاً في حالة عدم اللجوء للخيار العسكري وذلك لوقوع إيران في محيط منطقة جيولوجية نشيطة زلزاليا كما هو في اليابان -بما يعني أن زلزالا قد يُسبب حادثاً نووياً تكون أثاره الكارثية أكثر وضوحاً على دول منطقة الخليج منها على إيران، والتي قد تودي بحياة نحو مائتي ألف نسمة . كما أن تلوث مياه الخليج نتيجة إلقاء إيران لمخلفاتها النووية فيها من شأنهِ أن يؤدي إلى تلوث إشعاعي تستمر آثاره لسنوات وتق ود إلى إغلاق محطات تحليت المياه على السواحل العربية [11] .

---

[10]- فخر أحمد ، **برنامج الدراسات الإيرانية ورشة عمل الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 176 .

[11] –خالد بن محمد العلوي ، **التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني** . الكويت: حركة التوافق الوطني الإسلامية ، 2007 ، ص19.

خريطة تبين أهم المنشآت النووية

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من البرامج النووي الإيراني

لقد ترتب على تصاعد البرنامج التسلحي الإيراني وبخاصة برنامجها النووي وتأثيراته الواقعية والمحتملة على الأمن الخليجي، مواقف لعدة أطراف من هذا البرنامج، وذلك طبقا لمصالح ورؤى هذه الأطراف لتلك التأثيرات .

➢ موقف دول الخليج العربي:

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تعد آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يلي [12]:

- على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بيد أنه أضاف" لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقاتنا معها طيبة ."وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي ومن كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية .

[12]-أحمد فخر، **المشروع النووي الإيراني الأبعاد الإستراتيجية و الانعكاسات الإقليمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

- دعا البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في جانفي 1992 إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته [13] .

إلا أن بيان القمة التي عقدت في الدوحة عام 1996 قد نص صراحة على إيران، حيث أشار البيان إلى "قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسلحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة"، أما البيان الختامي المجلس التعاون الخليجي عام 1997 فقد عاد إلى العموميات مرة أخرى حيث أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منظمة الخليج منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية"، وقد تكرر المعنى نفسه في بياني قمتي عام 2003 و 2004 مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي .

وفي الإطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية الست من البرنامج النووي الإيراني، فمن خلال استقراء التصريحات الخليجية الرسمية يلاحظ أن هناك موقفا رسميا خليجيا معلنا إزاء برنامج إيران النووي مفاده رفض امتلاك الجمهورية الإسلامية لقدرات نووية إلا أن هذا الموقف لم يتخذ جانب التحرك العملي حتى أنه خلال زيارة جون بولتون للمنطقة فإن تلك الدول اقتصر دورها على المداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي مع إمكانية قيام بعض الأطراف بدور الوساطة بين طهران وواشنطن لتأمين المحادثات بينهما.

وتعكس تصريحات المسئولين في بعض الدول الخليجية مواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني فيقول الوزير المسئول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي" نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا محن أي صراع

[13] محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جاد الله أبو ركبة ،**الصراع النووي الإيراني الإسرائيلي المخاطر والتحديات** ،غزة :الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية،2012 ، ص 104 .

بين الكبار"، وأضاف أن" البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20ألف ميجاوات[14].

وحول المعنى نفسه أكد أمير دولة قطر خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة" إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وذلك دون الإشارة صراحة إلى إيران .

كما كانت مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية أكثر حدة، ففي تصريح له اعتبر وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح أن" إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل "مضيفا أن" هذه مسألة خطيرة"، ومن جانبها ناقشت لجنة شئون البيئة في مجلس الأمة الكويتي تقارير بشأن المخاطر البيئية التي يمثلها المفاعل النووي الإيراني في منطقة بوشهر، وهو الأمر الذي أكده النائب محمد الصقر رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الأمة

بالقول" هناك هواجس من المفاعلات النووية القائمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين 225-250 كيلومترا من الكويت ووسائل الأمان فيه".

ونخلص مما سبق إلى نتيجة مفادها أن الدول الخليجية الست، بالرغم من قلقها من البرنامج النو وي الإيراني فإنها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران دون قرار واضح من مجلس الأمن، وذلك انطلاقا من العلاقات المتنوعة بين طهران والدول الخليجية الست، بالإضافة إلى التدهور الحالي للأوضاع الأمنية في العراق .

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:**

تتبنى الولايات المتحدة موقفا تقليديًا رافضًا ومعاديًا للبرنامج ألتسلحي الإيراني وبخاصة برنامجها النووي .وقد مثل هذا الموقف امتدادا للموقف العدائي الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ،

[14] - محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جاد الله أبو ركبة ،**الصراع النووي الإيراني الإسرائيلي المخاطر والتحديات**، المرجع السابق ، ص 105 .

ثم ازدادت حدة هذا العداء منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ولاسيما بعد ازدياد الاتهامات الأمريكية لإيران بأنها تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، علاوة على المزاعم الأمريكية بأن إيران قد تورطت في دعم عمليات إرهابية مضادة للأهداف الأمريكية، فضلا عن وقوف إيران موقف الرفض والمعارضة لعملية التسوية العربية - الإسرائيلية، جنبا إلى جنب مع اتهام الإدارة الأمريكية لإيران بانتهاك حقوق الإنسان في الداخل .

ويقوم الموقف الأمريكي على أن البرنامج النووي الإيراني يتبنى أهدافًا عسكريًا، ويهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية، بل إن الولايات المتحدة تعتبر الجهود الإيرانية المبذولة في المجال النووي أكبر مشكلة للانتشار النووي في العالم حاليًا ، حيث ترتكز الاتهامات الأمريكية لإيران بوجود أبعاد عسكرية وراء برنامجها النووي لأن الأهداف الاقتصادية التي تذكرها إيران لهذا البرنامج النووي لا تبدو منطقية على الإطلاق من وجهة النظر الأمريكية، استنادا إلى أن المفاعلات النووية سوف تكلف إيران مليارات الدولارات، رغم أنها ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران والتي تمتلك مخزونا ضخمًا من النفط والغاز الطبيعى .فتكلفة إنتاج الكهرباء عن طريق النفط والغاز الطبيعى لا تتعدى 18-20 % من تكلفة إنتاجها بالطاقة النووية، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة بجنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة في هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية، كما تدعي واشنطن [15] .

كما أكدت الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة أن التقنية المستخدمة في البرنامج النووي الإيراني يمكن استخدامها بسهولة للأغراض العسكرية، إضافة إلى أن الأقمار الصناعية ومعلومات الاستخبارات الأمريكية قد أكدت وجود شكوك وشبهات حول حقيقة التوجه النووي العسكري الإيراني، من أهمها أن إيران قد استوردت قرابة الطن والنصف من اليورانيوم الطبيعي في بداية تسعينيات القرن الماضي دون إبلاغ الوكالة الدولية بذلك، وأنها

[15] -محمود، أحمد إبراهيم ، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة ، **مختارات إيرانية** ، العدد 30 ، 2003 ، ص 76 -77

تقوم باستغلال ترسيبات اليورانيوم من الأراضي الإيرانية كمصدر محلي للمواد النووية، على الرغم من عدم حاجتها لها في برنامجها المدني الذي يعتمد على الوقود الروسي، فضلا عن حصول إيران على وحدات طرد مركزي من باكستان لتخصيب اليورانيوم .لذلك تصر الولايات المتحدة على ضرورة كشف إيران بصورة كلية عن برنامجها النووي، وقيام الوكالة الدولية بدراسة مصادر المعلومات الموثوقة عن أنشطة إيران النووية، وعدم قبول أي تفاوض مع إيران يخل بمطالب الوكالة الدولية وبنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

فقد كانت الولايات المتحدة حريصة دومًا على تسخين ملف التسلح النووي الإيراني ونقله من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، كي يتسنى لها استصدار قرارات شبيهة بالقرارات التي صدرت ضد العراق قبيل الغزو، لذلك استبقت موعد تسليم الدكتور محمد البرادعى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريره الخاص بإيران، وأوردت تقريرًا أصدرته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية يؤكد أن إيران تسعى بنشاط إلى امتلاك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، وأن إيران أرادت الحصول على تكنولوجيا تساعد على إنتاج مواد قابلة للانشطار ضمن برنامجها للأسلحة النووية .وأضاف التقرير الأمريكي أن صورًا للأقمار الصناعية أظهرت أن إيران تخفى منشأة لتخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي تحت الأرض في مدينة نتانز، التي تبعد 160 كيلو مترًا جنوب طهران وأن إيران تسعى أيضًا إلى الحصول على وقود نووي من اليورانيوم والبلوتونيوم، وأنها سعت إلى امتلاك مفاعل لأبحاث الماء الثقيل يمكن أن ينتج بلوتونيوم لأسلحة نووية [16] .

وتصاعدت الأزمة بين إيران والغرب عمومًا وخاصة الولايات المتحدة، مع استئناف طهران في الثامن من آب 2005 دورة تحويل الوقود النووي في منشأة أصفهان بعد أن علقت في تشرين الثاني بموجب الاتفاق الإيراني الأوروبي وجاء قرار استئناف التخصيب بعد أن وصفت إيران التشجيعات الاقتصادية والتجارية، التي قدمتها أوروبا في الخامس من آب 2005 والتي تتضمن السماح لها بتطوير منشآت نووية لأغراض مدنية، وضمان حصولها على

[16] –خضر عباس عطوان ، الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني ، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 23 ،2006 ، ص 74 .

مصادر بديلة للوقود النووي من أوروبا وروسيا، بأنها غير ذات شأن، مؤكدة أنها استأنفت تحويل الوقود النووي وليس تخصيب اليورانيوم، الذي يمكن استخدامه في صناعة قنبلة نووية.

وقد عملت الولايات المتحدة على حشد الدعم الدولي وتأييد القوى الكبرى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلا عن التأثير على الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي تمهيدًا لاتخاذ المجلس إجراءات عقابية ضد طهران لحملها على تجميد أنشطتها النووية .وبينما أسفرت الجهود الأمريكية عن إصدار الوكالة الدولية لقرار يدين مواصلة إيران تخصيب اليورانيوم على نحو يثير القلق بشأن احتمالات تصنيعها للسلاح النووي كان على واشنطن مواصلة مساعيها من أجل حشد التأييد الدولي ضد إيران داخل مجلس الأمن الدولي.

لذا، فقد قامت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بجولة أوروبية في أكتوبر 2005 ، نجحت خلالها في حشد الدعم الأوروبي لموقف بلادها المتشدد حيال طهران حتى أن توني بلير رئيس الوزراء البريطاني آنذاك قد هاجم إيران محذرا إياها من مغبة التهوين من شأن الغضب الدولي جراء عنادها وإصرارها على المضي قدما في برنامجها النووي، ملوحا بعدم تورع كل من لندن وباريس عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والسير في ركاب الولايات المتحدة، الأمر الذي أسهم بدوره في دفع طهران باتجاه الإعلان عن استعدادها لاستئناف المفاوضات من أجل تسوية أزمتها النووية بغية الحيلولة دون رفعها إلى مجلس الأمن الدولي .وفى سياق مواز، قامت رايس أيضا بجولة مماثلة إلى الشرق الأوسط في شهر فبراير 2006 ، في جولة زارت خلالها مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات، سعيًا إلى الحصول على دعم عربي لإحكام الطوق حول إيران، ومن ثم حملها على الإذعان للنداءات الدولية بتجميد برنامجها النووي[17].

[17] - خضر عباس عطوان ، المرجع السابق ، ص 77 .

وفى شهر فبراير 2006 ، تعهد الرئيس الأميركي جورج بوش مجددا بأن تحول بلاده دون أن تتمكن إيران من تطوير أسلحة نووية، واتهمها بأنها الدولة الأولى الداعمة للإرهاب .وصرح الرئيس بوش في كلمة ألقاها بواشنطن في شهر فبراير 2006 ، بأن النظام الإيراني دعا إلى تدمير إسرائيل حليفة بلاده، وهو يتحدى العالم بسعيه لامتلاك أسلحة نووية .وقد تزامنت تصريحات الرئيس الأميركي الشديدة اللهجة مع المساعي الروسية الصينية المبذولة للتفاوض مع طهران حول برنامجها النووي، فضلا عن وصول مفتش تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهمة استكشافية إلى طهران.

وفى تصريحاتها التي أطلقتها في فبراير 2006 أمام حشد من مسؤولي الإدارة واللوبي اليهودي، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس على أن الطريق نحو استخدام بلادها الخيار العسكري ضد طهران لا يزال طويلا، غير أن واشنطن تتمتع بمصداقية وجدية لا تقبلان الشك في استعدادها للجوء إليه على نحو يجعل من هذا الخيار دائما مطروحا وغير مستبعد على الإطلاق وينطلق الخيار العسكري الأمريكي من تجارب الحروب السابقة وتقييم الوضع الإيراني، مدركًا أن الأولوية الأولى لا ينبغي أن تعطى فقط لقصف المنشآت النووية الإيرانية، ولكن أيضًا لتدمير قوة إيران العسكرية التي من المحتمل أن تستخدمها في ضربتها الثانية الانتقامية -وأبرزها مستودعات ومواقع الصواريخ شهاب3 ، ومواقع الحرس الثوري، والأسراب البحرية في الخليج التي من الممكن أن تقوم بإغلاق مضيق هرمز وشن هجمات بحرية على السفن والقواعد الأمريكية في الخليج .وستكون أشبه بعملية ثعلب الصحراء عام 1998 التي شنتها القوات الجوية والصاروخية الأمريكية ضد الأهداف العسكرية العراقية إبان فترة حكم صدام حسين بمعنى أنها قد تستخدم بين 3-5 أيام وقد تمتد لأكثر من ذلك طبقًا لمستوى رد الفعل الإيراني .وفى جميع الأحوال ستتجنب القيادة الأمريكية الزج بأي قوات برية في عملياتها المرتقبة ضد إيران، إلا في أحوال نادرة.[18] وما يعزز إمكانية الوصول إلى أعلى مراتب الصراع بين إيران والولايات المتحدة هو كون صراع الإرادتين الأمريكية والإيرانية ينطلق في جزء كبير منه من جدل عقائدي ديني بين تيارين أحدهما يمثل الأصولية المسيحية

[18] - سويلم حسام، ماذا بعد الرد الإيراني على (سلة الحوافز) وما هي الخيارات المتاحة ، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 75 ، 2006 ، ص 62

بالتعاون مع المحافظين الجدد في صورتها المطلقة الساعية لقيادة العالم منذ تولي إدارة بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة، والثانية تمثل فكرًا إسلاميًا يزعم قوله للحق المبين الذي لا يأتيه الشك، وكلاهما يجعل من الحاضر نقطة انطلاق لتهيئة الأرض للصراعات القادمة التي هي في غالبها صراعات دموية ستؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة بأسرها .

- **موقف الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)**

من الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني هو أنها ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة تلك السياسة .فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملا بداية من قرار الغزو ومرورا بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، ونهاية بالمليارات التي حازت عليها الشركات الأمريكية في عقود إعادة إعمار العراق . ولذلك يشكل الملف الإيراني محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها أما من حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية

وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالبا ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل[19] .

وقد طغت الفكرة القائلة إن الاتحاد الأوروبي وصل إلى مفترق طرق على عناوين مختلف وسائل الإعلام خلال عام 2003، والذي شهد بداية المفاوضات المباشرة لممثلي الترويكا الأوروبية بريطانيا وفرنسا وألمانيا مع طهران، وذلك لإقناعها بالتخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم .وبعد قرابة الثلاث سنوات من المفاوضات الأوروبية -الإيرانية العقيمة، وافق الاتحاد الأوروبي أخيرًا على التصويت لصالح إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي .ومع ذلك أكدت تصريحات كبار المسؤولين الأوروبيين أن أوروبا كانت ترى في قرار الإحالة" مبعثًا للأمل في إيجاد حل

[19]- مخيمر أسامة فاروق، الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية ، مختارات إيرانية، العدد 59 ، 2005 ، ص 83.

دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية ."لكن هذا الأمل ترافق مع تصعيد ملحوظ في لهجة خطاب وزراء خارجية كبرى دول الاتحاد الأوروبي إزاء إيران، حيث حذروا طهران من احتمال قيام اتحادهم بفرض عقوبات عليها قد تتضمن حظر تأشيرات السفر إلى أوروبا وفرض عقوبات مالية صارمة إذا واصلت إيران رفضها التخلي عن برنامجها النووي وضمن موقف الترويكا الأوروبية من الملف النووي الإيراني، يلاحظ أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادى بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط، والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو الملف النووي الإيراني.

أما الموقف الفرنسي الذي يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية .ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية شركة توتال الفرنسية، والطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية إلى جانب منشآت الموانئ، ومنها على سبيل المثال، المشاركة في استثمارات بقيمة ملياري يورو في المجموعة السياحية المسماة وردة الشرق في المنطقة التي تقع شمال شرق منطقة كيش الحرة بالمشاركة مع مجموعة من المستثمرين الألمان .ومن المؤكد أن استقرار الأوضاع في إيران سياسيا واقتصاديا يعد متطلبا أساسيا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها .ومن المؤكد أن خسارة الاستثمارات الفرنسية في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق ماثلة للأذهان، ومن المؤكد أيضا أن فرنسا لا تود تكرار نفس التجربة لاستثماراتها في إيران .أما عن الموقف الألماني فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا أخَذا في الاعتبار عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالميا في احتياطي النفط والغاز الطبيعي ، وقد أثبتت الاتفاقيات الموقعة بين كل من الاتحاد

الأوروبي وإيران كاتفاقية طهران 2003 و باريس 2004 أن الاتحاد الأوروبي قادر على لعب دور الوسيط لحل الأزمة النووية الإيرانية[20].

- **موقف مجلس الأمن الدولي :**

تعامل مجلس الأمن الدولي مع الملف النووي الإيراني على عدة مراحل، بدأت بلفت الانتباه وحث إيران على احترام تعهداتها والتعاون الكامل مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .وهذا الأسلوب كان محور البيان الرئاسي الذي صدر عن المجلس في التاسع والعشرين من مارس من عام 2006 ، ثم تبعته المرحلة الثانية التي تمثلت بصدور إنذار محدد جاء عبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1696 الصادر في الحادي والثلاثين من يوليو 2006، والذي منح إيران مهلة شهر تنتهي في الحادي والثلاثين من أغسطس 2006 للاستجابة لطلبات الوكالة الدولية المتمثلة بالتعاون التام والتعهد بالتخلي كليًا عن عمليات تخصيب اليورانيوم والنشاطات الأخرى المرتبطة بها ، وأعرب المجلس في الفقرة الثامنة من القرار عن نيته في حالة عدم امتثال إيران للقرار اتخاذ التدابير الملائمة بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لإقناع إيران بالامتثال لهذا القرار ولمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويؤكد القرار أنه ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من القرارات في حالة نشوء الحاجة إلى اتخاذ مثل هذه التدابير الإضافية، ومع انتهاء المدة المحددة صدر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤكدا على مواصلة إيران عمليات التخصيب ورفضها مطلب مجلس الأمن في هذا الإطار وشهدت نهاية العام 2006فرض مجلس الأمن للمرة الأولى عقوبات على إيران بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يأمرها بالامتثال إلزامًا لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما فيها تعليق تخصيب اليورانيوم، وينذر القرار رقم 1737 الصادر في 2006/12/23 بأن مجلس الأمن سينظر في إجراءات عقابية إضافية ملائمة في قرار لاحق إذا كان ذلك ضروريًا في حال رفض إيران الانصياع لهذا القرار، ويعدها برفع العقوبات عنها إذا امتثلت، ويمهلها

[20] - مخيمر أسامة فاروق،الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية، مرجع سابق ، ص 85 .

ستين يومًا، إلى حين موعد تلقيه تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذها مطالب التعليق الكامل والمستمر لجميع النشاطات ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم، وتضمن القرار لائحة أشخاص معنويين وطبيعيين إيرانيين تم تجميد موجوداتهم، وأصولهم المالية، ومراقبة محدودة لتحركاتهم في الخارج [21] .

وجاء الرد الإيراني مباشرة على هذا القرار بما يؤكد عدم رغبة إيران لمجرد التفكير بالانصياع له، حيث وصف الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد قرار مجلس الأمن بأنه ورقة ممزقة لا يمكن أن تحدث انقساما في صفوف الشعب الإيراني وقال أن على الغرب أن يقبل بوجود إيران كدولة نووية ، وأعلن أن طهران ستحتفل بإنجازاتها النووية في فبراير من كل عام، كما حذر مجلس الأمن الدولي من انه سيندم بشدة على قراره الأخير ضد إيران معتبرا مجلس الأمن فاقدا للشرعية بخضوعه لإرادة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل .

ورغم انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن مع نهاية شباط 2007 ، إلا أن الواقع أثبت أن إيران اختارت المضي في برنامجها النووي، وبالتالي لن تلتزم بالقرار الدولي، وكان هذا واضحًا وفقًا لما أعلنته بعد صدور القرار مباشرة ، ونظرا لأن القرار1737 قد صدر وفًقا للمادة 41 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، فإن نوعية العقوبات التي ستفرض من جديد على إيران في حالة عدم التزامها بالقرار، ستكون ذات طابع غير عسكري، حيث إن هذه المادة لا تتحدث عن الاستخدام العسكري لفرض عقوبات من مجلس الأمن، وإنما تتحدث عن إجراءات مندرجة في نطاق العقوبات دون استخدام عسكري، ولكن هذا لا يعني أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قراره، فقد حددت المادة 42 من الفصل السابع للميثاق بأنه :إذ قرر مجلس الأمن اعتبار أن الإجراءات التي جاءت بها المادة (41) ستكون غير كافية، أو أنها أثبتت عدم كفايتها، عندها يمكن أن يقوم مجلس الأمن بالقيام بتحرك عسكري جوي بحري، أو باستخدام القوة البرية إذا ما اعتبر ذلك ضروريا من أجل

[21]-علي نجاح محمد،البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 12 ، 2007 ، ص 78 .

المحافظة أو إعادة تحقيق السلم والأمن الدوليين، فالخياران الاقتصادي والعسكري مطروحان أمام المجلس للنظر فيهما في حالة عدم التزام إيران بتنفيذ القرار 1737 .

- **الموقف الإسرائيلي**

يمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي السابق سيلفان شالوم في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال" : ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، ومساندة الولايات المتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل[22] .

وفي تطور لاحق، حّذر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، مما اعتبره" تجاوز الخطوط"، مؤكدًا أن فرصة امتلاك إيران سلاحًا نوويًا أمر لا يمكن احتماله، وأضاف أولمرت : "آمل أن تفهم إيران أن هذه اللعبة خطرة جدًا عليهم ، يجب أن يفهموا أنه لا يمكنهم تجاوز الخطوط"، وقال" :لا يجوز تجاهل أمر إيران حينما يقف قادتها علنًا ليقولوا إنه يجب إزالة إسرائيل من الوجود، ويؤكدون سعيهم لتعزيز قدراتهم النووية في الوقت ذاته."

وفي تعليقها على قرار مجلس الأمن رقم 1737 المتعلق بفرض العقوبات على إيران، قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إن" فرض عقوبات على إيران قرار مهم للغاية في نطاق السعي للحيلولة دون أن تصير طهران قوة نووية ."وقالت ليفني أيضا إن" المجتمع الدولي يجب أن يستمر في إظهار الحسم في هذا الصراع المشترك حتى يتحقق هدف القضاء على البرنامج النووي الإيراني "

[22]- علي نجاح محمد،البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب **مجلة آراء حول الخليج** ، المرجع السابق ، ص 79 .

وكل هذه المواقف الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني تفضي إلى الخيارات التالية:

- اتخاذ موقف الترقب والانتظار لحدوث تغيير في إيران، والثقة في أن المحاولات الأمريكية السرية لتقوية المعارضة وتشويه سمعة النظام يمكن أن تؤتي أكلها.
- الأمل في قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري وربما بالتعاون مع أوروبا ودول الخليج، وإن كان الخيار الضعيف، لكنه غير مستحيل، خصوصًا إذا شعرت الولايات المتحدة بإصرار إيران على التصعيد وإغلاق كل الأبواب في وجه المساعي الأوروبية والأمريكية والخليجية.
- عمل عسكري منفرد تقوم به إسرائيل، رغم بعد الأهداف وانتشارها ووجودها في أنفاق تحت الأرض، وحمايتها بنظام دفاعي قوي.
- مفاوضات خاصة بمساومات ضخمة، تتخلى إسرائيل بمقتضاها عن خيارها الرادع مقابل" ضمانات دولية " تتعلق بإيران [23] .

ويحرص المسئولون العسكريون والسياسيون في إسرائيل على تجنب التطرق إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشآت النووية الإيرانية .وقد رجح مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين أن يتوصل الإيرانيون إلى امتلاك السلاح النووي في غضون ثلاث سنوات، وأوضح بأن إسرائيل لم تفاجأ بالإعلان الإيراني، مشيرًا إلى أن هذا الإعلان قد يكون مناورة تهدف إلى إقناع المجتمع الدولي بأن الضغوط والتلويح بالعقوبات لم تعد تنفع نظرًا لأن تخصيب اليورانيوم أصبح واقعًا في إيران .وأضاف أنه يأمل في ألا يقع المجتمع الدولي في شرك جديد نصبته إيران، وأن يعجل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف بالبرنامج الإيراني النووي .وفى الوقت نفسه، قلل رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي جيورا إيلاند من أهمية الإعلان الإيراني .وأن هذا الإعلان لا يعنى أن إيران تمتلك التكنولوجيا الضرورية لامتلاك سلاح نووي .

---

[23]– الجمال أحمد مختار، إستراتيجية إيران الإقليمية :الإشكالية والصفقة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 126 ،ص 57 .

➢ **الموقف الروسي :**

يعتبر الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية واحدًا من الأدوار القليلة التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول أن الدور الروسي في هذه الأزمة يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف، لاسيما مع إيران، فضلا عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة، فضلا عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة .ولا ينفي ذلك أن الدور الروسي كان منطلقًا بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لروسيا، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة هناك محددان أساسيان يحكمان الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، ويحددان خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها، سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران، هما:

المحدد الأول :علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات .. وغيرها[24].

وقامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران، وتعتزم البدء في إنشاء مفاعل ثان في المحطة ذاتها، وتعلن الحكومة الإيرانية عن خطط طموحة لبناء عدد من المفاعلات

[24] - الجمال أحمد مختار، المرجع السابق ، ص 58 .

النووية لإنتاج ما يتراوح بين 25-30 ألف ميجاوات من الكهرباء، ويبدو أن إيران سوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة.

المحدد الثاني :يتمثل في حرص روسيا- رغم مصالحها الوثيقة مع إيران على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار إيران للسلاح ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطي التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل أوتوماتيكيًا بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقويمها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيدًا عن إطار التعاون النووي مع روسيا .

إن تخمين نوايا ايران أكثر صعوبة من تخمين قناعاتها ، خاصة و أنها أنفقت أموال طائلة على مشروعها النووي الذي تزعم انه ذا منحى "سلمي" و لذلك فإن امتلاك ايران لسلاح النووي سيجعل منها منافسا خطرا و عاملا مزعزعا للاستقرار في المنطقة، كما أن تزامن وجود إيران نووية مع عراق ضعيف و مفكك و واقع تحت النفوذ الإيراني سيعقد المشكلة و ينشر الاضطراب في المنطقة و يدفع دول الخليج للاستعانة بالدول الغربية، مما يجعل الجميع في حالة تأهب لصراع قادم قد تكون بعض صفاته ذات شكل نووي.

الفصل الثالث:

أمن الخليج بعد الاتفاق النووي

تعتبر منطقة الخليج جزءاً مهماً من الأمن الدولي لارتباطها الرئيسي بأمن الطاقة «النفط بشكل أساسي». وعلى المستوى الإقليمي العربي، فقد تغيب الحقيقة، بأن العلاقات العربية – العربية الاقتصادية والتنموية مرتبطة بهذه الموارد الطبيعية «النفط والغاز» والذي يعطي للدول الخليجية العربية الثقل الأكبر فيها (بالتحديد العراق والكويت والسعودية والإمارات وقطر). كما أن الموقع الجغرافي للخليج يجعله من بين الطرق الرئيسية في المواصلات والتبادل التجاري بين أطراف هذا العالم. إضافةً إلى كل ذلك، فإن للبعد الديني دوراً ثقافياً وتاريخياً، فالمنطقة مهبط الدين الإسلامي ومركز لبداية حضارية للعالم العربي والإسلامي، وعلى الضفة الأخرى من الخليج الوجه الفارسي والإسلامي.

المبحث الأول : أهم تفاصيل الإتفاق النووي

توصلت إيران إلى إتفاق مع مجموعة "5+1" ينظم رفع العقوبات المفروضة على طهران منذ عقود، ويسمح لها بتصدير واستيراد أسلحة، مقابل منعها من تطوير صواريخ نووية، وقبولها زيارة مواقعها النووية، ويأتي استكمالا لاتفاق لوزان[1].

أعلنت المفوضة العليا للسياسة الأوروبية الخارجية والأمنية فيديريكا موغريني أن المتفاوضين بشأن البرنامج النووي الإيراني توصلوا إلى اتفاق خلال الاجتماع الذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا يوم 14 يوليو/تموز 2015.

وأكدت أن الاتفاق وملاحقه سيقدم لمجلس الأمن الدولي للتصديق عليه، موضحة أنه سينفذ بالتنسيق والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2].

وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن الاتفاق ينص على الإفراج عن جزء من الأرصدة الإيرانية المجمدة في الخارج.

وذكر الإيرانيون أن حظر السلاح سيرفع وستحل محله قيود جديدة، بحيث سيكون بإمكان طهران أن تستورد وتصدر الأسلحة على أساس أن تقدر كل حالة بقدرها.

وبحسب الإيرانيين، فإن العقوبات الاقتصادية والمالية الأوروبية والأميركية على إيران سترفع عند بدء تنفيذ الاتفاق.

---

1 - يمن برس، " ما بعد الاتفاق النووي.. الأذرع العسكرية الإيرانية تهدد أمن الخليج" ، أنظر الموقع :

https://www.mojahedin.org/newsar/

2 - " الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية"، أنظر الموقع : **http://ncmes.org/ar/events/169**

دبلوماسيون أكدوا أن الاتفاق ينص على إعادة العقوبات على إيران خلال 65 يوما في حال عدم الالتزام به، ويدعو للسماح بدخول الأمم المتحدة إلى كل مواقع إيران النووية.

كما أن حظر الأسلحة الأممي المفروض على إيران سيستمر خمس سنوات، مثلما سيستمر الحظر على مبيعات الصواريخ لمدة ثماني سنوات.

ويسمح الاتفاق لطهران بتصدير منتجات نووية كاليورانيوم المخصب، وقالت مصادر للجزيرة إنه ينص كذلك على إلغاء تجميد المليارات من الأرصدة الإيرانية بالخارج.

كما يسمح بدخول المفتشين إلى المواقع المشبوهة بما فيها المواقع العسكرية، ولإيران تأجيل دخولهم أو التظلم إلى هيئة تحكيم تكون هي طرفا فيها.

- أهم بنود الإتفاق النووي [3]

تخصيب اليورانيوم

هناك منشأتان لتخصيب اليورانيوم في إيران وهما "نطنز" و"فوردو"، حيث تجري تغذية محطات الطرد المركزي بغاز سادس فلوريد اليورانيوم لفصل يورانيوم U235 الأكثر انشطارا.

ويمكن استخدام اليورانيوم منخفض التخصيب الذي يحتوي على نسبة تركيز من يورانيوم U235 تتراوح بين 3 و4 في المئة، لإنتاج الوقود لمحطات الطاقة النووية، لكن يمكن تخصيبه أيضا لنسبة 90% المطلوبة لإنتاج قنابل نووية.

[3] -"أخبار العالم"،أنظر الموقع : https://arabic.rt.com/news/807792

وفي يوليو/تموز عام 2015، كانت إيران تمتلك نحو 20 ألف جهاز للطرد المركزي، لكن وفقا لاتفاق "خطة العمل المشترك الشاملة" ستلتزم إيران بتركيب ما لا يزيد عن 5060 جهازا للطرد المركزي الأقدم والأقل كفاءة في "نطنز" لمدة عشر سنوات.

وسيخفض أيضا مخزون إيران من اليورانيوم بنحو 98 في المئة إلى 300 كيلوغرام لمدة 15 عاما، ويجب عليها أيضا الالتزام بمستوى تخصيب 3.67 في المئة.

ومع بداية يناير/كانون الثاني الجاري، خفضت إيران بشكل كبير من عدد أجهزة الطرد المركبة في "نطنز" و"فوردو"، وشحنت أطنانا من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى روسيا.

وعلاوة على ذلك، ستجري أنشطة البحث والتطوير فقط في "نطنز" ولمدة ثماني سنوات فقط. ولن يسمح لإيران بالتخصيب في "فوردو" لمدة 15 عاما، وسيجري تحويل المنشأة الموجودة تحت الأرض إلى مركز للأبحاث النووية والفيزيائية والتكنولوجية. وستنتج أجهزة الطرد في "فوردو" البالغ عددها 1044 جهازا النظائر المشعة لاستخدامها في أبحاث الطب والزراعة والصناعة والعلوم.

كما وافقت إيران أيضا على تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الموقع مع الوكالة الدولية، والذي سيتيح للمفتشين الدخول إلى أي موقع يثير شكوكهم في أي مكان بالبلاد.

وخلال 15 عاما قادمة سيكون أمام إيران 24 يوما للاستجابة لأي طلب تتقدم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى أي موقع، وإذا رفضت طهران هذا الطلب ستتولى لجنة مشتركة مكونة من ثمانية أعضاء بما فيهم إيران بحث الموقف.

زمن التقدم [4]

قبل يوليو/ تموز، امتلكت إيران مخزونا كبيرا من اليورانيوم المخصب وحوالي 20 ألفا من أجهزة الطرد المركزي، وهو ما يكفي لإنتاج ما بين ثماني إلى 10 قنابل نووية، وفقا للبيت الأبيض.

وقدر خبراء أمريكيون وقتها أن إيران لو قررت إنتاج سلاح نووي سيكون أمامها شهران أو ثلاثة أشهر فقط للحصول على كمية كافية من اليورانيوم المخصب 90 في المئة اللازم لإنتاج القنبلة ما يسمى "زمن التقدم"، وهو الوقت الذي تحتاجه إيران لامتلاك كمية كافية من اليورانيوم المخصب لإنتاج سلاح نووي.

وقال البيت الأبيض إن اتفاق خطة العمل المشترك الشاملة سوف يحرم إيران من العناصر الأساسية التي تحتاجها للحصول على القنبلة وزيادة الزمن اللازم للحصول على كمية اليورانيوم الكافية إلى عام أو أكثر.

كما وافقت إيران أيضا على عدم القيام بأية أنشطة، بما في ذلك البحث والتطوير والتي من شأنها أن تساهم في تطوير قنبلة نووية.

وصوت المجلس الإداري للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ديسمبر/ كانون الأول 2015، على إنهاء التحقيق الذي أجراه على مدار 10 سنوات حول الأبعاد العسكري المحتمل لبرنامج إيران النووي.

وقال المدير العام للوكالة، يوكيا أمانو، إن التقرير خلص إلى أنه حتى عام 2003 أجرت إيران "جهودا متناسقة" على مجموعة من الأنشطة المرتبطة بتطوير جهاز تفجير نووي.

واستمرت بعض الأنشطة الإيرانية حتى 2009، لكن بعد ذلك لم يكن هناك "اية إشارات ذات مصداقية" حول تطوير أسلحة نووية.

---

[4]-"أخبار العالم"، مرجع سبق ذكره .

رفع العقوبات[5]

فرضت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عقوبات أضرت اقتصاد إيران، وكبدت البلاد خسائر بلغت 160 مليار دولار من عائدات النفط منذ عام 2012، وذلك في إطار محاولات إجبارها على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم.

ومع رفع تلك العقوبات يمكن لطهران الوصول إلى أكثر من 100 مليار دولار من الأصول المجمدة بالخارج، وستكون قادرة على استئناف بيع النفط في الأسواق الدولية واستخدام النظام المالي العالمي في حركة التجارة.

ولن يتحقق ذلك إلا بعد تقرير الوكالة الدولية الذي يؤكد على التزام إيران الكامل باتفاق خطة العمل المشترك الشاملة، وإذا ما خرقت أي بند من بنود الاتفاق تعود عقوبات الأمم المتحدة آليا وتظل لمدة 10 سنوات، مع احتمالية تمديدها خمسة أعوام أخرى.

وإذا لم تستطع اللجنة المشتركة حل النزاع فستحيله إلى مجلس الأمن الدولي.

كما وافقت إيران أيضا على استمرار حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة لمدة خمس سنوات أخرى، على الرغم من إمكانية رفعه مبكرا إذا ما اقتنعت الوكالة الدولية بان برنامجها النووي سلمي كليا.

لكن سيستمر الحظر المفروض على استيراد تكنولوجيا الصواريخ الباليستية لمدة 8 سنوات قادمة.

---

[5] - "أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى"، أنظر الموقع :
http://www.skynewsarabia.com/web/article/759892

المبحث الثاني : تأثير الإتفاق النووي الإيراني على دول الخليج

دخل الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى حول برنامج طهران النووي، حيز التنفيذ السبت 16 يناير 2015 بعد موافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعلانها أن "إيران أنجزت المراحل التمهيدية الضرورية لبدء تطبيق"[6].

ولم يكن الاتفاق سوي بداية لتقارب واضح بين الولايات المتحدة وإيران تكرس بإعلان إفراج متبادل عن مساجين في الولايات المتحدة وإيران. وهي عملية غير مسبوقة بين البلدين اللذين قطعا علاقاتهما الدبلوماسية منذ 1980.

أما عن صورة التحالفات الدولية في عالم ما بعد بدء دخول الاتفاق النووي بين إيران والغرب حيز التنفيذ، في ظل تنافس خليجي إيراني علي نيل رضا أمريكا، فالتوقعات تشير لتوازن محتمل في الموقف الأمريكي بين علاقتها مع الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى.

فالأمريكان يبحثون عن مصالحهم التي يرون أنها مع الإيرانيين في هذه الفترة سواء بدعاوى التعويل علي دور لطهران في محاربة داعش، أو القاعدة، أو دور لهم في حل مشاكل مناطق تقلق أمريكا مثل العراق وسوريا، والتحالف الأمريكي الإيراني بدأ مبكرًا قبل توقيع الاتفاق النووي وظهرت أثاره في سوريا تحديدًا، ولا يمكن المبالغة لو قلنا إن مصالح أمريكا وراء توقيع هذا الاتفاق[7].

لا شك أن رفع العقوبات الاقتصادية واستلام طهران 100 مليار دولار، واستعداد إيران لضخ النفط بـ 500 ألف برميل يوميا فورًا، والذي يمكن أن يصل إنتاجه إلى أربعة ملايين برميل يوميًا في أقل من ثلاثة أشهر، سوف

[6]-محمد جمال ، "كيف يؤثر دخول الاتفاق النووي الإيراني حيز التنفيذ على دول الخليج؟" أنظر الموقع: http://www.ewan24.com/

[7]- محمد جمال ، نفس المجرجع .

يزيد من أزمة انهيار الأسعار المتوقع أن تهبط حتى 20 دولارًا أو أقل، وأن تؤثر على البورصات العربية بالسلب، كأثر مباشر.

كما أن التوقعات بتفرغ طهران لإدارة نفوذها الإقليمي في المنطقة وصعوبة تحكم أمريكا والغرب في كبح طموحات الإيرانيين في ظل هذا الإتفاق النووي مما سيأدي إلى مزيدًا من التورط الإيراني في صراعات إقليمية أبرزها حاليًا اليمن وسوريا إضافة إلي العراق، وبصورة ما لبنان[8].

الآثار المباشرة .. النفط والبورصات

كما هي الصورة المتوقعة، صدرت أغلب توقعات شركات النفط والبورصات تشير لانهيار متوقع في أسعار النفط، وانهيار البورصات.

فالإيرانيون الذين عانوا من الخطة السعودية لزيادة إنتاج ضخ النفط بهدف ضرب إيران وروسيا اقتصاديًا والقضاء علي النفط الصخري الأمريكي والكندي، يتحينون الفرصة للانتقام، وهذه فرصته في ضح نفطهم وقلب السحر علي الساحر بمزيد من الانهيار في أسعار النفط يدفع السعودية لوقف سياستها والبدء في العودة لخطط أوبك القديمة بتقليل الإنتاج لرفع الأسعار، ولن تخسر طهران أكثر مما خسرته خلال مرحلة فرض العقوبات[9].

فبعد أقل من يوم على دخول الاتفاق بين إيران والغرب حول برنامج طهران النووي حيز التنفيذ، تراجعت بورصات الخليج بشكل ملحوظ في الساعات الأولى من التداول الأحد 17 يناير 2016، وتراجعت سوق الأسهم السعودية 6,5% بعد دقائق من بدء التداولات، وتراجعت أسهم 164 من الشركات الـ167 المدرجة في البورصة السعودية، وهي الأكبر عربيًا.

[8] -"تداعيات الإتفاق النووي الإيراني على سوق النفط في دول الخليج" ، أنظر الموقع: http://gulfstudies.info/ar/reports/

[9] -محمد جمال ، كيف يؤثر دخول الاتفاق النووي الإيراني حيز التنفيذ على دول الخليج؟" ، مرجع سبق ذكره .

كما تراجع سوقا الأسهم في دبي وقطر بزهاء 6%، وكذلك البورصة السعودية التي خسرت نحو 5.55 في أول ساعة من أول يوم لرفع الحظر عن إيران، وفقدت سوق الأسهم في أبو ظبي 4,5%، وتراجع سوقا الأسهم الأصغر حجمًا في سلطنة عُمان والبحرين، إذ فقدت الأولى 1,5%، في مقابل 0,3.%

وهذا التراجع في أسهم دول الخليج يرجع لأنها تعتمد بشكل رئيسي على الواردات النفطية، حيث يتوقع أن يؤدي رفع العقوبات عن إيران إلى زيادة صادراتها النفطية، ما سيزيد الكميات المعروضة عالميا ويتسبب بتراجع إضافي في الأسعار.

وفقد النفط أكثر من 20% من قيمته منذ بدء سنة 2016، كما تراجع أكثر من 75% من قيمته عن عام 2014، ليصل حاليًا إلى ما دون 30 دولارًا أميركيًا للبرميل.

وقد سعت صحيفة ''إندبندنت'' البريطانية، لرصد مخاطر رفع الحصار عن إيران على سوق النفط في تقرير نشرته الأحد 17 يناير 2016، فقال إن رفع العقوبات الدولية عن إيران، ''سيغرق سوق النفط بمليون برميل يوميًا.''

وأشارت ''إندبندنت''، إلى أنه وبعد ساعة من رفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على طهران – والتي أزالت العقبة أمام الصادرات –أعلن نائب وزير النفط الإيراني، أن طهران مستعدة لزيادة صادراتها من النفط الخام بـ500 ألف برميل يوميًا، مع الأخذ في الاعتبار ظروف السوق العالمية والفائض الموجود.

ولفتت الصحيفة البريطانية، إلى أن 7 من أسواق الأسهم في دول الخليج أصابها القلق، بعد خطط إيران للعودة إلى إنتاج النفط على مستويات ما قبل العقوبات.

التدخلات الإيرانية الإقليمية

قد لا يستفيد الإيرانيون كثيرًا من رفع العقوبات الاقتصادية لتصدير النفط الإيراني سوى في الجانب السياسي فقط، وهو الانتقام من السعودية ودول الخليج، خاصة بعد تهديداتهم بالانتقام لرجل الدين الشيعي "نمر النمر" الذي أعدمته السعودية.

فرفع العقوبات عن إيران لا يعني عودة قوتها الاقتصادية، وخروجها من القفص، بقدر ما يعني السعي لزيادة تدخلاتها في القضايا الإقليمية، وتمويل حلفائها أيضا في اليمن وسورية ولبنان، الأمر الذي قد يغير موازين القوى الميدانية، فبرغم الحصار الخانق، وقفت طهران إلى جانب هؤلاء الحلفاء بقوة في سوريا واليمن ولبنان، ولم تسمح بانهيارهم طوال سنوات العقوبات الخمس الماضية، ومن الطبيعي أنها تزيد دعمها لهم بعد رفع الحصار عنها وزيادة قدرتها على بيع النفط الخام والتبادل الاقتصادي مع الغرب[10].

حيث صرح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير من لندن "كل بلاد العالم تشعر بالقلق.. القلق نابع من أن إيران سوف تستخدم هذه الأموال (الأصول المجمدة التي ستعادل لها) لتمويل أنشطة تزعزع الاستقرار، بدلا من استخدامها لتحسين أحوال شعبها."

وهو ما يعني مزيدًا من استعار حروب الوكالة بين السعودية وإيران في سوريا والعراق واليمن، إذ "يخشى دبلوماسيون عرب من أن تحرير الاقتصاد الإيراني سوف يسمح لقادة طهران المتشددين بلعب دور أكثر خطورة في المنطقة"، بحسب الصحيفة الأمريكية[11].

[10]-"تداعيات الإتفاق النووي الإيراني على سوق النفط في دول الخليج" ، أنظر الموقع: http://gulfstudies.info/ar/reports/

[11]-" الاتفاق النووي – تقارب أميركي إيراني على حساب السعودية؟"، أنظر الموقع : HTTP://WWW.DW.COM/AR

وتبدي السعودية قلقاً من تمكن طهران من تعزيز مكاسبها الإقليمية في أعقاب التوقيع على الاتفاق. ويتوجس السعوديون من أن يسهم الاتفاق في بلورة تفاهم غربي إيراني يضمن التسليم ببقاء نظام حكم الرئيس بشار الأسد في سوريا، مما يعزز من مكاسب حلفاء إيران في لبنان أيضاً، سيما حزب الله، الذي لا يتردد زعيمه حسن نصر الله في مهاجمة السعودية، ويقول الكاتب السعودي عبد الرحمن الراشد، المدير السابق لقناة ''العربية ''إن الاتفاق يمنح إيران القدرة على مواصلة دعم ''الجماعات المتطرفة''، علاوة على أن الاتفاق عزز من نفوذ جناح الصقور في النظام الإيراني،متوقعاً أن يدفع هذا التيار إيران لشن مزيد من الحروب الإقليمية ''.ويرى الكاتب السعودي حسن شبكشي أن الاتفاق سيفضي إلى تأجيج نار الصراع المذهبي بين السُنة والشيعة. وفي مقال نشرته صحيفة ''الشرق الأوسط'' بتاريخ 16 يوليو 2015، يحذر شبكشي من أن الإفراج عن الودائع الإيرانية في الغرب يعني السماح لإيران بشراء السلاح مما يعني تعزيز ترسانتها ، حتى تكون دولة راعية للإرهاب بدعم دولي''، على حد تعبيره.

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الخليجية–الإيرانية بعد الاتفاق النووي

رغم الترحيب العلني الفاتر بالمفاوضات فإن المسؤولين السعوديين أكدوا في السر أنه لا يمكن الوثوق بإيران ليبقى الاتفاق ،وترى السعودية في دعم إيران للرئيس السوري بشار الأسد وللمجموعات الشيعية في العراق ولحزب الله اللبناني وللحوثيين في اليمن دليلا على سعيها للهيمنة على الشرق الأوسط وتمكين نفسها وحلفائها الشيعة[12].

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، وأخذًا بعين الاعتبار تعدد وتشابك ملفات وقضايا التعاون والنزاع، بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ باتجاه مسار هذه العلاقات على نحو دقيق.

ومع ذلك، يمكن القول :**إن ثمة ثلاثة سيناريوهات يمكن استشرافها لشكل العلاقات الخليجية–الإيرانية خلال المستقبل المنظور**[13]:

1. **سيناريو التقارب والانفتاح** :حيث يؤسَّس هذا السيناريو على إقامة حوار جاد بين الجانبين عبر قنوات اتصال دورية رسمية واضحة، بشأن قضايا الخلاف الرئيسية، وفي مقدمتها السلوك الإيراني التدخلي في شؤون بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

ويعد هذا السيناريو الأفضل من المنظور الخليجي، لكن تحققه يظل رهنًا بمدى توافر الرغبة الصادقة والإرادة السياسية الحقيقية لدى إيران لتغليب مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادلة على مبدأ بسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي المستند إلى منطق القوة وحده.

[12] – التايمز،" السعودية وإسرائيل اتحدتا في إدانتهما للاتفاق النووي الإيراني" أنظر الموقع :
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&c

[13]– مركز الجزيرة للدراسات ، "مستقبل العلاقات الخليجية–الإيرانية بعد الاتفاق النووي" أنظر الموقع :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

2. **سيناريو الصدام المباشر** :يقوم هذا السيناريو على احتمال تصاعد وتيرة التوتر الحالية في العلاقات بين إيران وبعض دول الخليج العربية، وتجاوزها نقطة التوازن، لتصل إلى نوع من الصدام العسكري المباشر، وإن كان محدودًا.

ورغم احتمالية حدوثه، تبقى نسبة تحقق هذا السيناريو عند مستوياتها الدنيا؛ نظرًا لكون السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تعتمد القوة منهجًا لإدارة علاقاتها الدولية وحل قضاياها الخلافية مع دول العالم، إضافة إلى وجود كوابح دولية رادعة لأي سلوك إيراني غير حكيم قد يرد في الأفق، وفي مقدمة هذه الكوابح: الالتزام الأميركي بأمن الخليج، والحفاظ على سلامة وسلاسة المرور في الممرات البحرية في المنطقة.

3. **سيناريو "المد والجزر** :"ويمثل هذا السيناريو استمرارًا للحالة الاعتيادية التي تتسم بها العلاقات بين دول الخليج وإيران على امتداد العقود الأربعة الأخيرة، والتي تراوح فيها، فيما يشبه بندول الساعة، بين التقارب والتعاون تارة، والتباعد والنزاع تارة أخرى.

ويعد هذا السيناريو هو المرشح للتحقق عمليًّا، في ضوء معطيات البيئة الإقليمية الراهنة، والتي لا تزال تعج بالملفات الخلافية بين الجانبين، وخاصة في كل من اليمن وسوريا والعراق.

وعلى وجه العموم، فإن هناك ثمة ضوابط ينبغي أن تحكم المسار المستقبلي للعلاقات الإيرانية–الخليجية، بما يحقق مصالح كلا الطرفين من جهة، ويسهم في تعزيز أمن منطقة الخليج واستقرارها ويعزز رفاه شعوبها جميعًا من جهة أخرى.

ومن نافلة القول: إن الجانب الأكبر في هذا المسار سيقع على عاتق إيران؛ باعتبارها الطرف الساعي دومًا لبسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي بما يتجاوز القواعد والأعراف المرعية في العلاقات بين الدول، وذلك على نحو ما أشرنا إليه آنفًا.

يأتي في مقدمة هذه الضوابط الحاكمة: ضرورة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة الإقليمية والحدود القائمة المعترف بها، واحترام القواعد المنظِّمة للمرور في الممرات المائية وحرية المرور فيها وخاصة الخليج العربي ومضيق هرمز، والتوقف عن إطلاق التصريحات الاستفزازية من قِبل بعض المسؤولين الرسميين والتي تنطوي على التلويح –تلميحًا أو تصريحًا– بإمكانية استخدام القوة أيًّا كان نوعها.

كما يبقى المحدد الأهم لمستقبل هذه العلاقات رهنًا بمدى إدراك صانع القرار الإيراني أهمية تطوير علاقات طهران مع العواصم الخليجية، ومن ثَمَّ إبداء بوادر حُسن نية لجهة إقامة تعاون إيجابي معها، لاسيما وأنه من مصلحة إيران تعزيز نطاق علاقاتها في الجوار الخليجي المباشر، وهو ما يؤهلها لتوسيع شبكة علاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي، لما لدول مجلس التعاون الخليجي من مكانة رفيعة ومصداقية في المنطقة العربية والعالم أجمع.

ليس هناك مصلحة لدول الخليج لزيادة التوترات مع إيران أو تصعيدها، فأولويات المنطقة بعيدة عن طلب الصراع مع طهران، المشكلة من وجهة النظر الخليجية بشكل عام هي ذلك الصراع الداخلي في إيران الذي يظهر المد والجزر دون الوقوف على ضفاف محددة. طبيعي أن يرى العقلاء في الضفتين أن هذا الصراع مكلف ومحبط، إلا أن الأكثر ضرورة أن تسود فكرة الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة وسلامة الدول المطلة على الخليج وحقها في الحفاظ على هويتها، وعدم التدخل في شؤونها.

الخـــــاتمـــــة

الخاتمة

أن دول الخليج تتبنى موقفا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، و ربما منطقة الشرق الاوسط عامة و يشمل اسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية الدمار الشامل". و أن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ. و أن تستحدث آلية دائمة و فعالة لتنفيذ الاتفاق و مراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية.

إن تحقيق أمن الخليج يعتبر من المهام التي تحتاج إلى تخطيط و إستعمال إدارة محنكة بحيث تصبح السيطرة عليها سهلة و تندرج عنها العديد من النتائج التي تتحقق بفاعلية كبيرة و مساهمة في تطوير الوضع القائم، لذا فإن التحدي الإستراتيجي الأساسي أمام دول مجلس التعاون الخليجي لا يعتمد على عامل الردع، ولا الاستعداد للدفاع ضد التهديدات العسكرية الخارجية فحسب، و لكن أيضا ضمان أن يبقى التغير الإقتصادي و السياسي و الاجتماعي عنصرا تطويريا داخليا بدلا من أن يكون مفروضا خارجيا.

قد يفتح الاتفاق الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي، مما يؤدي إلى تحقيق علاقات جيدة بين إيران و جيرانها، و هذا من شأن أن يعمل على ضمان تدفق مستقر للنفط. و قد يحدث عكس الاحتمال السابق، فالاتفاق سيمنح إيران فرصا أكبر لزيادة نفوذها و يوسع من هامش تدخلها في عدد من الساحات التي لها موالون فاعلون فيها، مثل: سوريا، و لبنان، و العراق، و اليمن، و الخليج العربي، و سيأتي ذلك على حساب نفوذ عدد من الدول المؤثرة في المنطقة و في مقدمتها السعودية و تركيا. و يرتكز السؤال بصورة كبيرة على السياسة التي ستنتجها السعودية لإدارة ملف التنافس و الصراع بين إيران و السعودية مؤهلا للوصول إلى مستويات اعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا و العراق على ما هي عليه، فضلا عن عجز السعودية عن حسم و إنهاء ما بدأته في اليمن .

يمثل الاتفاق ربحا إستراتيجيا لإيران، و يعزز من مكانتها الإقليمية، و بدون إدارة واعية للأزمات فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من أقلمة الصراعات في المنطقة مما قد يزيد حدتها و امتدادها زمنيا و جغرافيا .

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

- خالد بن محمد العلوي ، **التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني** . الكويت: حركة التوافق الوطني الإسلامية ، 2007 .

- عبد الحسين ياسر ، **السياسة الخارجية الإيرانية** (مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني) . بيروت: لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر . ط1 ، 2015 .

- عبد المنعم محمد نولا الدين ، **النشاط النووي الإيراني**. القاهرة: مكتبة أنجلو المصرية ، ط1 ، 2009.

- فخر أحمد ، **برنامج الدراسات الإيرانية ورشة عمل الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية**. القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، 2007 .

- محمد زهرة عطا ، **البرنامج النووي الإيراني**. بيروت: مركز الزيتونة ، ط1، 2015.

ب- المجلات:

- الجمال أحمد مختار، "إستراتيجية إيران الإقليمية :الإشكالية والصفقة"، **مجلة شؤون عربية**. العدد 126 ،ص 57 .

- خضر عباس عطوان ، "الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني" ، **مجلة آراء حول الخليج**. العدد 23 ،2006 ، ص 74 .

- سويلم حسام، ماذا بعد الرد الإيراني على (سلة الحوافز) وما هي الخيارات المتاحة ، **مجلة مختارات إيرانية**. العدد 75 ، 2006 ، ص 62

- شرقي ساجد، "الملف النووي الإيراني و مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية " ،**مجلة دراسات إيرانية**. العدد (3_5)

- علي نجاح محمد، "البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب"، **مجلة آراء حول الخليج**. العدد 12 ، 2007 ، ص 78.

- مبيضيين مخلد،" العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة)" ، **مجلة المنارة**. الجلد 14 ، العدد 2 . ص 347.

- محمود، أحمد إبراهيم ، "الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة" ، **مختارات إيرانية**. العدد 30 ، 2003 ، ص 76 -77

- مخيمر أسامة فاروق، "الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية" ، **مختارات إيرانية**. العدد 59 ، 2005 ، ص 83.

ج- المذكرات:

- عبد الله فلح المطيري ، "**أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**" ،كلية الأدب و العلوم : قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، تموز ، ص 32.

- محمد بال أحمد عايش حبيب ومحمود صلاح جاد الله أبو ركبة ،"**الصراع النووي الإيراني الإسرائيلي المخاطر والتحديات**" ،غزة :الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية،2012 ، ص 104 .

د- الجرائد:

- الشايجي عبد الله خليفة، "حصاد نجاد في بغداد"، **جريدة الاتحاد**. العدد 1، 16ديسمبر، 2008، ص 55.

هـ- المواقع الإلكترونية:

- " الاتفاق النووي – تقارب أميركي إيراني على حساب السعودية؟"، أنظر الموقع :

HTTP://WWW.DW.COM/A

- " الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية"، أنظر الموقع :

http://ncmes.org/ar/events/169

– "أخبار العالم"،أنظر الموقع :

https://arabic.rt.com/news/807792

– "أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى"، أنظر الموقع :

http://www.skynewsarabia.com/web/article/759892

– "تداعيات الإتفاق النووي الإيراني على سوق النفط في دول الخليج" ، أنظر الموقع:

http://gulfstudies.info/ar/reports/

– " هل تنجح ايران في ترميم علاقاتها بدول الخليج العربية؟"، أنظر:

http://www.bbc.com/arabic/interactivity

– بسام شحدات ، "السعودية وإيران.. تاريخ حافل بالصراع ينتهي بقطع العلاقات":

http://klj.onl/16OyfB

– التايمز،" السعودية وإسرائيل اتحدتا في إدانتهما للاتفاق النووي الإيراني" أنظر الموقع :

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&c

– تركي الحربي ،" الرئيس الإيراني يدعو إلى تنمية العلاقات الإيرانية – الخليجية" :

http://www.alazd.net/news.php?action=show&id=17680

– محمد جمال ، "كيف يؤثر دخول الاتفاق النووي الإيراني حيز التنفيذ على دول الخليج؟" أنظر الموقع:

http://www.ewan24.com/

– محمد عز العرب ، **التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج** .المركز القومي لدراسات الشرق الأوساط ، تاريخ الإطلاع:

http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/167

- مركز الجزيرة للدراسات ، "مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي" أنظر الموقع :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

- ياسر البريكان ، العلاقات الإيرانية الخليجية تحديات الحضروافاق المستقبل

http://www.alriyadh.com/1106943

- يمن برس، " ما بعد الاتفاق النووي.. الأذرع العسكرية الإيرانية تهدد أمن الخليج" ، أنظر الموقع :

https://www.mojahedin.org/newsar/

الفـــهـــرس

شكر و تقدير

إهداء

مقدمة.....أ

الفصل الأول : العلاقات الإيرانية الخليجية (1990_2015).....11

المبحث الأول : العلاقات الإيرانية الخليجية في عهد الرئيس خاتمي.....**12**

❖ **عوامل التقارب الإيراني الخليجي** **17**

المبحث الثاني : العلاقات الإيرانية الخليجية في عهد الرئيس محمود احمادي نجاد.....**21**

❖ **عوامل التباعد الإيراني الخليجي**.....**24**

المبحث الثالث : العلاقات الإيرانية الخليجية في عهد حسن روحاني **26**

الفصل الثاني : البرنامج النووي الإيراني **30**

المبحث الأول : أهداف و دافع إيران من إمتلاك النووي **32**

المبحث الثاني : تأثير الملف النووي على منطقة الخليج **39**

المبحث الثالث: المواقف الدولية و الإقليمية من الملف النووي الإيراني **45**

الفصل الثالث : أمن الخليج بعد الإتفاق النووي 62

المبحث الأول : أهم تفاصيل الإتفاق النووي 63

❖ **بنود الإتفاق النووي.....64**

المبحث الثاني :تأثير الإتفاق النووي الإيراني على دول الخليج.....68

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات بين دول الخليج و إيران 73

خاتمة 77

قائمة المراجع 78

الفهرس 82